جـامعة الجيلالي بونعامة بخميـس مليـانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:
* أنساعد ياسين
* طيبي رزيقة

لجنة المنـــــــاقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د/ نشاد عزالدين	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا
د/نبيل بهوري	أستاذ محاضر " أ "	مقررا
د/ مناصري يحيى	أستاذ محاضر " ب "	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021-2022

جـامعة الجيلالي بونعامة بخميـس مليـانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

* أنساعد ياسين
* طيبي رزيقة

لجنة المنـــــــاقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د/ نشاد عزالدين	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا
د/نبيل بهوري	أستاذ محاضر " أ "	مقررا
د/ مناصري يحيى	أستاذ محاضر " ب "	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021-2022

إهداء

إن الحمد لله بدءا على إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على النبي الكريم محمد بن عبد الله وبعد: إلى من قال فيهما عز وجل ﴿ و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ الآية (24) سورة الإسراء .

إلى قرة عيني وموجة قلبي، ربيع أيامي، أمي الغالية أدامها الله لنا
أتمنى لها طول العمر و الصحة و العافية

كما أهدي ثمرة جهدي إلى ذلك الشخص الذي لم يبخل علي يوما بروحه وماله إلى الشخص الذي يسعد بسعادتي ويحزن بحزني رمز الأبوة...أبي الغالي أطال الله في عمره
مهما أطلت في الثناء عليكما لن أبلغ المعشار من حقكما
فحسبي رضاكما

كما أهدي عملي هذا إلى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع أصدقائي الأعزاء

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي التي قطفتها من شجرة العلم والمعرفة خلال الحياة العلمية

فشكرا لكم جميعا وجزاهم الله كل خير

رزيقة

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى عائلتي لتضحياتهم وصبرهم

أمي وأبي، إلى شموع

البراءة

إلى كل أقاربي وأصحابي.

وإلى كل من يعرفني من قريب

أو بعيد ومن حذا حذو هذا الدرب.

إلى الجزائر.

أهدي ثمرة هذا الجهد

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي وأعانني وأهداني

ياسين

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم تنزيله

﴿﴿ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ....﴾﴾ سورة إبراهيم الآية﴿07﴾

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم **﴿﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾﴾ رواه مسلم.**

نتقدم بجزيل الشكر الخالص إلى كل من كانت له يد المساعدة في هذا العمل سواء كان من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام والعرفان إلى أستاذنا القدير: الدكتور " **نبيل بهوري**"

المشرف على بحثنا هذا التي سهل لنا طريق العمل ولم يبخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة وعمال " **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** "

بجامعة " الجيلالي بونعامة " بخميس مليانة" لما لهم من فضل قليل كان أو كبير.

كما لا ننسى جميع الأصدقاء والطلبة الذين ساعدونا من بعيد أو من قريب في إعداد هذا البحث المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

رزيقة، ياسين

الملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة النقدية على السيولة النقدية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين الدفلى، وتكونت عينة الدراسة من 50 عـامل، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمقابلة في البحث للوصول إلى النتائج والتي كانت كالآتي: تؤثر السياسة النقدية على السيولة النقدية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين الدفلى، وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية والسيولة النقدية، لذا أوصت الدراسة بـ:

- التحفيز على تمويل المشاريع والاستثمارات وذلك بتسهيل إجراءات منح القروض؛
- إجراء تربصات وتنظيم ندوات علمية للتذكير بهذا المجال؛
- جعل التحكم في وتيرة السيولة البنكية وضبطها من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية.؛

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، سيولة نقدية، عمال، بنك.

Abstract.

This study aimed to identify the monetary policy on the cash liquidity of the Popular Credit Bank of Algeria, Ain Al-Oleander Agency, and the study sample consisted of 50 factors. Ain Al-Oleander Agency, and that there is a statistically significant relationship between monetary policy and monetary liquidity, so the study recommended:

- Stimulating the financing of projects and investments by facilitating the procedures for granting loans;
- Conducting trainings and organizing scientific symposia to remind this field;
- Making controlling and controlling the pace of bank liquidity one of the main objectives of monetary policy.

Keywords: monetary policy, cash liquidity, workers, bank.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان.	
إهداء.	
ملخص	
قائمة المحتويات.	
قائمة الجداول.	
قائمة الأشكال.	
قائمة الملاحق.	
مقدمة.	أ–ث
الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية السيولة النقدية.	
تمهيد.	05
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.	06
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.	06
المطلب الثاني: ركائز السياسة النقدية.	12
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.	13
المبحث الثاني: ماهية السيولة النقدية.	17
المطلب الأول: مفهوم السيولة النقدية.	17
المطلب الثاني: أنواع السيولة النقدية.	20
المطلب الثالث: مخاطر السيولة النقدية.	21
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها.	24
المطلب الأول: الدراسات الوطنية.	24
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.	27
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة.	29-28
خلاصة.	30
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية لبنك القرض الشعبي الجزائري بعين الدفلى.	
تمهيد.	32
المبحث الأول: نظرة شاملة للقرض الشعبي الجزائري –وكالة عين الدفلى–.	33
المطلب الأول: نشأة وتطور القرض الشعبي الجازئري والتعريف بوكالة عين الدفلى.	33
المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة عين الدفلى.	36

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.	**39**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في انجاز الدراسة.	**39**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة والقياس.	**40**
المبحث الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.	**43**
خلاصة.	**53**
خاتمة.	**55**
المراجع.	**59**
الملاحق.	**62**

قائمة الجداول

أولا: قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	28
1-2	عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة.	39
2-2	سلم ليكارت الخماسي.	40
3-2	مقياس ألفا كرومباخ.	42
4-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي.	43
5-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	44
6-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	45
7-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.	46
8-2	تحليل عبارات السياسة النقدية.	47-48
9-2	تحليل عبارات السيولة النقدية.	49-50
10-2	نتائج تأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية.	51

قائمة الأشكال

ثانيا: قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين الدفلى	36
2-2	نموذج الدراسة.	40
2-3	الدائر النسبية لمتغير النوع الاجتماعي.	43
2-4	الدائر النسبية لمتغير السن.	44
2-5	الدائر النسبية لمتغير المؤهل العلمي.	45
2-6	الدائر النسبية لمتغير سنوات الخبرة.	46

قائمة الملاحق

ثالثا: قائمة الملاحق.

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.**	**62**
02	**إستمارة الاستبيان**	**63**
03	**صدق وثبات الإستبيان**	**66**
04	**معامل الإرتباط ومعادلة الإنحدار للسياسة النقدية والسيولة النقدية.**	**67-66**

المقدمة

الفصـــل الأول

تمهيـــد.

السيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة وبذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك، ويرى البعض أن سيولة البنك عبارة عن قدرته على مقابلة التزاماته فورا من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ولهذا تحتفظ البنوك بحد أدنى من النقدية بخزينة البنك وودائع لدى البنك المركزي حيث يعتبر الأخير المقرض للبنوك في حالة صعوبة تدبيرها لموارد نقدية لمقابلة التزاماتها وذلك بتحويل أصل من الأموال إلى البنك المركزي كإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، ومن أجل الإلمام بجميع ما له علاقة بالدراسة قسمنا هذا الفصل إلى عدة مباحث، كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة النقدية؛
- **المبحث الثاني:** ماهية السيولة النقدية؛
- **المبحث الثالث:** عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على تضخم معتدل وتحقيق التوازن بين أطراف ميزان المدفوعات أيضا التخلص من البطالة والوصول إلى مستوى ملائم من حيث الإنتاج والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الادوات، الوسائل والصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها فهي بطبيعتها تحرص على الاهتمام بأبعاد المربع السحري.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

باعتبار السياسة النقدية فرع من العلوم الاقتصادية وبالتالي تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى حسب الظروف وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف السياسة النقدية، أهميتها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

لا يمكن إعطاء تعريف موحد للسياسة النقدية وهو ما برز في تعاريف الاقتصاديين المختلفة فمنهم من عرفها على أساس أدواتها ومنهم من ربط مفهومها بأهدافها واتجه آخرون للتركيز على عناصرها ودورها في الرقابة وأهم التعاريف التي يمكن ذكرها هي:

- هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الادوات النقدية (عرض النقود سعر الفائدة، أدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الإستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي[1].
- ويعرفها آخر بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة[2].
- وتعرف أيضا بأنها التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة[3].
- ويعرفها آخر بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة[4].
- هناك من عرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق أهداف معينة[5].

ومن هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان والرقابة عليها وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد والتأثير عليها وتحقيق

---

[1]– علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 452.

[2]– احمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 272.

[3]– مصطفى النشرتي، **السياسات النقدية والمصرفية**، ط 02، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص 239.

[4]– عبد المنعم سيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1988، ص 372.

[5]– جمال لعمارة، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 68.

الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة أي تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للمعروض ولمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية.

حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي فتحقيق أهداف نهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية ثم أهداف وسيطية وهي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الناتج المحلي ومكوناته.

أولا: الأهداف الأولية.

تمثل نقطة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فانه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية[1]، وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات:

1- مجاميع الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية واحتياطات الودائع الخاصة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور وتحتوي هذه الأخيرة الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع كما تتكون القاعدة النقدية كذلك من الاحتياطات البنكية التي تتضمن الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الجاهزة في خزائن البنوك، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الكلية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى[2].

القاعدة القانونية= النقود المتداولة لدى الجمهور + الاحتياطات البنكية

الاحتياطات المصرفية= الاحتياطات الإجبارية + الاحتياطات الإضافية + النقود الجاهزة في خزائن البنوك

احتياطات الودائع الخاصة= الاحتياطات الكلية – الاحتياطات الإجبارية

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو

[1]- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية المفهوم، الأهداف، الادوات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 124.

[2]- خديجة سنوسي، **دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر 2000- 2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014 – 2015، ص 62.

العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فان البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

2- ظروف سوق النقد: تعبر عن المجموعة الثانية من الأهداف الأولية والتي تضم الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى، التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وبصفة عامة تتمثل ظروف سوق النقد في قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقت ارض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك[1].

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات وبالتالي فان الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بان الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق أرس المال.

وبالتالي فان النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثر بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

ثانيا: الأهداف الوسيطة.

تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة متغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثير بشكل مباشر بواسطة أدواتها الخاصة حتى تمكنها من الوصول إلى الأهداف النهائية، فهي كإعلان لاستراتيجية السياسة النقدية، وهناك شروط يجب توفرها في الأهداف الوسيطة والمتمثلة في[2]:

1- قابلية القياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لان الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها. .

[1]- احمد أبو الفتوح علي ناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 134.

[2]- جبار بشرى، **السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار النقدي والاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012 – 2013، ص 07.

2- القدرة على السيطرة.

يجب أن يكون البنك المركزي قادر على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط بذلك يعرف البنك أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب.

3- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.

إن احد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له اثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد:

- **مجاميع الكتلة النقدية.**

ونقصد بها عرض النقود ويرمز لها بالرمز M وهي عدة أنواع[1]:

M1 يعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب؛

M2 يعبر عن M1 + الودائع الادخارية و جميع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى ما عدا البنوك المتخصصة ؛

M3 يعبر عن M1 + M2 + الودائع الجارية + الودائع غير الجارية؛

ترتبط M3 ، M2 ، M1 بالقاعدة النقدية من خلال مضاعف النقود، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M3 .

- **سعر الصرف.**

يعتبر سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية لان انخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، كما أن رفع قيمة العملة يقلص من حدة التضخم وهو ما يتوافق والهدف النهائي للسياسة النقدية، فعندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية، فان هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو زيادة عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة، التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، وهذا يؤدي إلى انخفاض سلع هذه الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا، أما عندما تحقق الدولة عجز حيث يكون عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية كبير ينخفض الطلب على هذه العملة، وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي تلاشي العجز تدريجيا[2].

- **سعر الفائدة.**

يجب تحقيق الإستقرار في أسعار الفائدة ، نظرا لما يسببه التقلب من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، فداخليا تؤثر على مستوى الاستثمار وخارجيا تؤثر على رؤوس الأموال، ولهذا يجب على السياسة النقدية للدولة أن تعمل

---

[1]- جبار بشرى، مرجع سابق ذكره، ص 08.

[2]- سنوسي خديجة، مرجع سابق ذكره، ص 09.

على إبقاء تغير سعر الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، وتحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد، فإذا أرادت السلطات النقدية تشجيع الادخار هنا تقوم برفع معدلات الفائدة، وإذا أرادت تشجيع النمو والاستثمار فهي تخفض هذه المعدلات و منه انخفاض تكلفة الاقت ارض بالنسبة للمؤسسات[1].

إن معدلات الفائدة مهمة سواءا على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى مستوى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن وعلى الاختبارات بين السندات والنقد، وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة ايجابية لا مرتفعة ولا منخفضة ومستقرة قدر الإمكان[2].

ثالثا: الأهداف النهائية.

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في استقرار المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وأخيرا توازن ميزان المدفوعات.

- **تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار.**

يحقق استقرار الأسعار فوائد كبيرة للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أو بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث أن هذه التأثيرات متداخلة ويصعب الفصل بينها ومع ذلك نشير إلى بعضها البعض فيما يلي[3]:

أ- بالنسبة للأفراد كمستهلكين.

يساعد استقرار الأسعار على إحداث استقرار نسبي لديهم اتجاه المستقبل، وهو ما يساعد على بناء قراراتهم المستقبلية في الإنفاق والادخار.

ب- بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

يساعد استقرار الأسعار في بناء توقعات أكثر سلامة وبالتالي تخصيص أكثر ملائمة للموارد، ولا يخفى أن توجهات النشاط الاقتصادي مبنية أساسا على التوقعات، وهذه الأخيرة تتوقف على وضوح المستقبل بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى التقلبات الاقتصادية.

ج- بالنسبة للاقتصاد ككل.

يؤدي استقرار الأسعار إلى استقرار في الأنشطة الاقتصادية أي في الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ومنه فان هدف السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار يعني ضمنيا هدف الإستقرار الاقتصادي، وهذا يعني أن تحقيق التوازن في سوق النقد ينعكس إيجابا على التوازن الاقتصادي.

---

[1]- جبار بشرى، مرجع سابق ذكره، ص 09.

[2]- اكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010 – 2011، ص 14 .

[3]- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 39 – 49 .

- **العمالة الكاملة.**

ونعني بالعمالة الكاملة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه، والعمالة الكاملة تعني غياب البطالة الإجبارية وليس انعدامها، وتعتبر هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف، حيث تقوم السلطات النقدية بتثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل، ومن بين هذه الإجراءات رفع الطلب الكلي إلى الحد الذي يؤدي إلى تشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، فمثلا عند قيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ومنه يزداد الاستثمار فتنخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل[1].

- **تحقيق معدلات نمو مرتفعة.**

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، والذي يرتبط بالأهداف الأخرى وخاصة بتحقيق التوظيف الكامل فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار وتوازن مي ازن المدفوعات، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل نمو مرتفع من خلال التأثير على الاستثمار وذلك عن طريق التوسع الائتماني، أي زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة مستوى التوظيف وزيادة الدخول، فيرتفع مستوى المعيشة ومنه ارتفاع معدل النمو[2].

- **توازن ميزان المدفوعات.**

ميزان المدفوعات هو بيان يوضح فيه قيمة جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات وجميع القروض ورؤوس الأموال والذهب والاحتياطات الدولية، التي تأتي من الخارج إلى الداخل أو التي تخرج من الداخل إلى الخارج وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض ورفعها في الدول التي تعاني من العجز، ففي حالة حدوث عجز في مي ازن المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصاد ارت المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات والعكس في حالة الفائض فهو يعالج عن طريق خفض معدلات الفائدة، أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة العجز تلجا الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة[3].

---

[1]– سهام صيود، **تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012 – 2013، ص 31.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاد النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 276.

[3]– خديجة سنوسي، مرجع سابق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: ركائز السياسة النقدية.

ترتبط السياسة النقدية التي تتبعها الدول بطبيعة هياكلها الاقتصادية، وأنظمة الصرف التي تتبعها، ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي والمصرفي بها. فنجد أن الاقتصادات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي التي لا تتسم بهياكل متنوعة للتصدير تنتهج في الأغلب سياسة نقدية تستهدف الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت، حيث تربط هذه الدول عملتها بعملة ربط يحددها البنك المركزي تتمثل على الأغلب في العملة الأساسية لمتحصلات الصادرات، بالتالي لا يتاح للبنك المركزي قدرا كبيرا من المرونة في التحكم في أدوات السياسة النقدية، وتتأثر قدرة البنك المركزي على تبني " سياسة نقدية مستقلة ".

وفق أطر السياسة النقدية، يتم اعتماد مرتكزات أساسية للسياسة النقدية للتحكم في مسار المستوى العام للأسعار تتمثل في[1]:

- استهداف سعر الصرف.
- استهداف المجملات النقدية.
- استهداف التضخم.

أحد هذه المرتكزات يتمثل كما سبق الإشارة في استهداف سعر صرف ثابت، يتم من خلاله ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أخرى، إلا أن السياسة النقدية في هذه الحالة تفقد استقلاليتها كما سبق الإشارة وتصبح تابعة للسياسة النقدية السائدة في دولة عملة الربط، وهو ما يظهر تأثيره السلبي في حالة اختلاف دورات الأعمال في الدولتين وحاجة الدولة إلى تبني اتجاهات لسعر فائدة مخالفة لاتجاهات سعر فائدة عملة الربط.

عليه، بدأت العديد من الدول في التحول تجاه تبني أسعار صرف مرنة، مما دفعها إلى اعتماد مرتكز آخر للسياسة النقدية تمثل في استهداف المجملات النقدية **Monetary aggregate** كوسيلة للتحكم في المستوى العام للأسعار.

من الناحية الاقتصادية، ينجح هذا النهج إذا كان البنك المركزي قادرا على التحكم في المعروض النقدي جيدا ومتى ما كانت دالة الطلب على النقود تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها. عمليا، ظهرت بعض التحديات في استهداف البنوك المركزية للمجملات النقدية نتيجة عدد من العوامل من بينها التغيرات التي شهدتها دالة الطلب على النقود التي أصبحت غير مستقرة بسبب الابتكارات في الأسواق المالية وأدوات الدفع وعدد من العوامل الأخرى.

نتيجة لذلك، بدأ العديد من البلدان التي تتبنى نظم أسعار صرف مرنة في التحول نحو استهداف التضخم بشكل مباشر استنادا إلى الفهم الأدق لروابط وآليات انتقال أثر أدوات السياسة النقدية وعلى رأسها أسعار الفائدة إلى المستوى العام للأسعار، وبناء عليه توصل الاقتصاديون إلى إطار جديد للسياسة النقدية وهو ما يعرف باستراتيجية استهداف التضخم، واعتقدوا أنه أفضل بكثير من المرتكزات السابقة التي كان يعتمد عليها كمحور ارتكاز اسمي للسياسة النقدية في حالة بعض الدول ممثلة في سعر الصرف، والمجملات النقدية.

[1]– محمد ادريس، **السياسة النقدية**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021، ص ص 12–15.

يتمثل إطار الاستهداف الكامل للتضخم في التزام البنك المركزي صراحة بالوفاء بمعدل تضخم محدد، أو التزامه بتحرك معدل التضخم في حدود معينة خلال فترة زمنية محددة، والإعلان الدوري عن مستهدفات التضخم للجمهور ووجود ترتيبات مؤسسية لضمان مساءلة البنك المركزي عن تحقيق هذا الهدف.

على مستوى الدول العربية، تتبني خمسة عشرة دولة عربية نظم أسعار الصرف الثابت مقابل الدولار أو اليورو أو سلة من العملات، وبالتالي تتأثر السياسات النقدية في هذه الدول بتغيير أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعملات الربط، وفي حين تتبنى ست دول عربية نظم مرنة لأسعار الصرف.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية جملة من الادوات والتي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان البنكي من اجل تحقيق الأهداف المسطرة سواءا كانت أولية أو وسيطية أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، وتنقسم إلى أدوات غير مباشرة (كمية) وأخرى مباشرة (كيفية)

الفرع الأول: الادوات الغير مباشرة (الكمية).

تعتبر الادوات الكمية مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر في التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما، بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة من اجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من:

معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي.

1- معدل إعادة الخصم.

يقصد بمعدل إعادة الخصم السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الاقتراض، وتغير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه البنوك التجارية. وتعتبر هذه الأداة من أقدم الادوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث مارستها البنوك المركزية في انجلترا سنة 1839أولا، ثم فرنسا سنة 1839 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 وفي الجزائر تم ممارستها سنة 1972[1].

1-1 اثر معدل إعادة الخصم.

إن البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير لها، فانه في سبيل قيامه بهذه المهمة يقوم بخصم الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية، أي الأوراق التجارية التي آلت إلى البنوك من عملائها نتيجة منحهم تسهيلات ائتمانية في صورة أوارق تجارية، وتلجا هذه البنوك ومؤسسات الإقراض إلى إعادة خصم ما لديها من كمبيالات لتعزيز سيولتها النقدية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي من خلال استخدامها ما يسمى بنافذة تسهيل إعادة

[1]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلون، **النقود والبنوك والبنوك المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 154.

الخصم، ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فإذا رأى من خلال التقارير المقدمة إليه أن النشاط الاقتصادي يعاني من فائض في كمية النقود أي من تضخم فانه يقوم بإتباع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد ،فيحجم الأفراد عن خصم ما لديهم من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى الحد أو التقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك وبذلك تنخفض كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى التقليل والتخفيف من حدة التضخم، أما إذا أرى البنك المركزي إن النشاط الاقتصادي بحاجة إلى نقود إضافية أي يعاني من كساد فيحدث العكس، حيث يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك فيزداد الطلب عليها ويزداد حجم الودائع المصرفية وحجم العمالة ومن ثم تزداد الدخول الفردية وتنشط حركة البيع والشراء بصفة عامة الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش كافة مرافق الاقتصاد[1].

2- عمليات السوق المفتوحة.

هي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع سندات الدين العام واذونات الخزانة العامة للجمهور في حالة السعي إلى تخفيض كمية النقود، وشراء تلك الادوات من قبل البنك المركزي في حالة السعي إلى رفع مستوى كمية النقود المتداولة أي زيادة العرض النقدي[2].

2-1 اثر عمليات السوق المفتوحة.

عمليات السوق المفتوحة تمارس أيضا تأثيرا معينا على حجم الائتمان، فإذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق والقصد من ذلك هو تخفيض حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية والأفراد، ويزيد في نفس الوقت من حجم أرصدته النقدية باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنها نقدا أو بصكوك إلى البنك المركزي، فإذا تمت عملية الشراء نقدا جاهزا أي من طرف البنوك التجارية فان هذا سيؤدي إلى تقليل احتياطاتها الفائضة التي تعتمدها في منح القروض ومن ثم تقليل الائتمان الممنوح من طرف هذه البنوك التجارية، أما إذا تمت عملية الشراء بواسطة الصكوك أي لصالح الأفراد والمؤسسات فسيقوم البنك المركزي في هذه الحالة بخصم المبلغ من حساب البنك التجاري لديه، وبالتالي فالنتيجة واحدة وهي أن احتياطات البنك التجاري تقل ومنه تقل قدرته على منح الائتمان وبالتالي تخفيض العرض النقدي في الاقتصاد الوطني، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من كساد ويحتاج إلى ضخ السيولة فان البنك المركزي يدخل بصفته مشتريا للسندات واذونات الخزانة العامة وبالتالي فانه بذلك يزيد في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية والأفراد، فإذا كان البائع هي البنوك التجارية فان البنك المركزي يدفع ثمن هذه السندات نقدا وبالتالي تزداد الاحتياطات الفائضة التي تكون الأساس في منح الائتمان وبالتالي تتوسع في منحه، أما إذا كان البائعون هم الأفراد والمؤسسات فان ثمن هذه السندات سيضاف إلى

[1]- حسين بن هاني، **اقتصاد النقود والبنوك المبادئ والأساسيات**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 147.

[2]- المرجع نفسه، ص 148.

حساباتهم في البنوك التجارية وبالتالي فرصة لها في أن تزيد من الائتمان الممنوح، وبهذا الإجراء يكون البنك المركزي أدى إلى ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد الوطني[1].

3- نسبة الاحتياطي القانوني.

تعرف سياسة الاحتياطات بأنها إلزام البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد بهدف التأثير على نسبة السيولة لدى البنوك بالتوسع أو الانكماش الائتماني، فإذا كان هناك ارتفاع في المعدل المذكور أي النسبة فان حاجات البنوك التجارية للسيولة سوف تزداد ذلك لأنه يتوجب عليها زيادة احتياطاتها في حسابها لدى البنك المركزي والعكس صحيح.

3-1 اثر نسبة الاحتياطي القانوني.

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية، وحتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتحدد من طرف البنك المركزي، فإذا أرى البنك المركزي إن حالة الاقتصاد تستدعي التقليل من الائتمان الممنوح يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني فتقل النقود القانونية الممكن التصرف فيها من قبل البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان، أما إذا أرى أن حالة الاقتصاد تستدعي زيادة حجم الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فتزداد كمية النقود القانونية التي يمكن للبنوك أن تتصرف فيها وبالتالي تزداد قدرتها على منح الائتمان[2].

ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية، الانتقائية والنوعية).

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في نوعية هذا الائتمان واتجاهاته حيث أن هذه الأدوات تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين أو خفضه لنشاط آخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيهه إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى والتي تتمثل في[3]:

1- الأساليب الكيفية الانتقائية.

1-1 سياسة تأطير القرض: تهدف إلى تحديد نمو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتسمى أيضا عملية تخصيص الائتمان حيث يتم تحديد المبلغ المتاح للإقراض إضافة للشروط المتعلقة بهذا القرض وتكون هذه السياسة أكثر فعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد استدانة، ففي حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير

---

[1]- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعلم الجامعي، مصر، 2014، ص ص 59-60.

[2]- الطيب لحيلح، **الأدوات الكمية للسياسة النقدية**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية، 2015 – 2014ص 05.

[3]- احمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 196 – 198.

القروض إجبارية حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للقروض الممنوحة ويحد بذلك من حجم الموارد المالية القابلة للإقراض.

2-1 السياسة الانتقائية للقروض.

تهدف هذه السياسة إلى التأثير في تدفق القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة كتشجيع الائتمان الإنتاجي والتضييق على الائتمان الاستهلاكي أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل والتمييز بين أنواع القروض في حجمها وفي أسعار الفائدة عليها وأنواع الضمانات وتحديد أجال استحقاق القروض تبعا لنوع القطاع فيقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات المسببة لذلك والعكس على القطاعات الأخرى.

2- الأساليب النوعية المساعدة.

تمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر ومن بين هذه الادوات نذكر:

2-1 الإقناع الأدبي: وهو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة بوسائل منها الإقتراحات والتحذيرات الشفاهية والكتابية.

2-2 إصدار التعليمات: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة.

2-3 التفتيش والرقابة: يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين له حالة هذه البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها.

2-4 التشاور مع البنوك التجارية: يستخدم البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة الإقراضية (الائتمانية) للجهاز المصرفي وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم لاجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة لذلك.

المبحث الثاني: ماهية السيولة النقدية.

تعتبر السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية وعملها اليومي، وأن واحتكاكها مع الزبائن قد يخسر المصارف عدداً من زبائنها نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، وعدم الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة السلطات الرقابية (البنك المركزي).

المطلب الأول: مفهوم السيولة النقدية.

السيولة تعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته ويستعمل إصطلاح السيولة للتعبير عن النقد الحاضر ونعني بالنقد الحاضر صافي التدفق النقدي والذي هو عبارة عن التدفق النقدي للداخل مطروحاً من صافي التدفق للخارج والتدفق النقدي للداخل هو عبارة عن كل العمليات التي تؤدي إلى دخول نقد الى صندوق النقدية ورصيد البنك، أما التدفق النقدي يقوم للخارج فهو عبارة عن كل العمليات التي تقوم بها البنك تؤدي إلى خروج النقد منها، كما تعنى سيولة الشركة وجود أموال سائلة كافية في الوقت المناسب لمقابلة إلتزاماتها في موعد إستحقاقها وتتحرك دورتها التشغيلية ولمواجهة الحالة الطارئة، أما سيولة الأصل فتعني سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل إلى نقد حاضر وبدون خسائر تذكر حسب السير الطبيعي للأمور[1].

ولتحقيق هذه الغاية تعمل البنوك على الإحتفاظ بحد أدنى من النقدية بخزينة البنك والودائع لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى المحلية وبنوك المراسلين، ويتدخل القانون والسلطات النقدية في تحديد حدود دنيا لمثل هذه الإحتياطات التي لابد من توافرها لدى البنوك، ولدى البنك المركزي، حيث يعتبر الأخير المقرض للبنك في حالة صعوبة تدبيره لموارد نقدية لمقابلة التزاماته[2].

وعرفت السيولة بانها قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير النقد الملائم للوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل واقتناص الفرص الطارئة بالكم والوقت والعبء المناسبين من خلال التخطيط الجيد للتدفقات النقدية، فهناك نقطة توازن يجب عدم الإنحراف عنها بالزيادة أو بالنقصان، فزيادة السيولة عن تلك النقطة يعطل جزء من الموارد ويصرفها عن هدف الوحدة الأساسي وهو الربحية وانخفاضها عن هذه النقطة قد يؤدي إلى توقف العمليات مما يؤثر على ربحية الوحدة أيضاً وعلى سمعتها الإنتمائية وهي أثار قصيرة الأجل قد تؤدي بتراكمها إلى إنتقاء السير المالي أو ما يسمى بالعسر المالي الذي يتفاقم بالإفلاس، وتنقسم السيولة حسب فتراتها الزمنية المختلفة إلى (ساخنة – دافئة – باردة) فأن السيولة هي النقود وما يسهل تحويله إلى نقود مثل الأوراق المالية، وإدارة السيولة هي تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر وبين استثمار وتوظيفها بصورة مجدية، ويختلف تحقيق السيولة بحسب التطبيقات المختلفة[3].

---

[1]– أحمد محي الدين أحمد، **التطبيقات المصرفية كصكوك للاستثمار**، ب. د، القاهرة، 2008، ص 15.

[2]– عبد القار حنفي وآخرون، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، ط 01، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 94.

[3]– بد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 230.

وهناك عدة تعريفات للسيولة منها ما يلي:

عرف الحسين فلاح والدوري فقد عرفا السيولة بأنها: هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر بها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة وبدون خسائر[1].

وعرفت السيولة أيضاً بأنها مقدرة المنشأة على الحصول على النقد وتقيس نسب السيولة بالقدرة على سداد الإلتزامات عند استحقاقها وهنالك عدة مقاييس للسيولة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصيرة الأجل وأيضاً بنسب رأس المال العامل وكلما ارتفعت نسب السيولة فإن المنشأة ستملك هامش أكبر من السلامة لتغطية الإلتزامات، وفي الوقت نفسه فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم توظيف المنشأة بجزء كبير من أموالها[2].

ويمكن تعريف السيولة النقدية أيضاً إنطلاقاً من مفهومان هما:

1- المفهوم الكمي.

هو المفهوم الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما واستنادا إلى هذا المفهوم تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالإحتياجات السائلة للمصرف ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقة، والإعتماد في تقويم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد، كما يؤخذ علية إخفاقه في إعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العمل لقروضهم وفوائدها[3].

2- مفهوم التدفق: هو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية وهي تسديد العمل لالتزاماتهم تجاه المصرف سواء أكانت هذه التسديدات على شكل فوائد أم على أقساط قروض ومن التعريفين السابقين للسيولة إنبعث لها عدة تعريف هي[4]:

- السيولة هي: أن تكون عندك النقود عندما تحتاج إليها
- السيولة هي: القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الطلب على القروض.
- السيولة هي: القدرة على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة الطلب على القروض.
- السيولة هي: القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد حاضر خلال فترة بقصيرة بدون خسارة.

الفرع الثاني: أهمية السيولة النقدية.

إن طبيعة نشاط المصارف التجارية تقوم على أساس التجاري بالنقود ويكون الغرض الأساسي من وراء هذه بالمتاجرة تحقيق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه ثم الإستثمار من

---

[1]- حسين فلاح والدوري، **إدارة البنوك كمي واستراتيجي معاصر**، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 93.

[2]- المرجع نفسه، ص 94.

[3]- عبد الحميد طلعت أسعد، **إدارة البنوك التجارية واستراتيجية التطبيق**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 53.

[4]- المرجع نفسه، ص 54.

الأصول المالية المختلفة من السوقين المالي والنقدي بالإضافة إلى العملات والفوائد التي يتحصل عليها المصرف لقاء خدماته.

السيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة لإضرار البنك الى تصفية بعض أصوله غير السائلة وبذلك القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك[1].

السيولة تعنى قدرة البنك على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما:

1/ تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع.

2/ تلبية الائتمان إلى قروض وسلفيات.

ولتحقيق هذه الغاية تعمل بالبنوك على الاحتفاظ بحد أدنى من النقدية بخزينة البنك ودائع لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى المحلية وبنوك المراسلين ويتدخل القانون والسلطات النقدية في تحديد حدود دنيا تمثل هذه الاحتياطات التي لابد من توافرها لدى البنوك ولدى البنك المركزي حيث يعتبر الاخير المقرض للبنك في حالة صعبة تدبيره لموارد نقدية لمقابلة التزاماته[2].

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة، فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة الملائمة الى ما يلي[3]:

– يتعلق مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الانية.

– يتعلق بقدرة بالمنشأة على تغير نشاطها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة

– تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية، وذلك بدفع إلتزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها.

– الإستمرار في التشغيل عن طريق دعم دوراتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية تبدأ بشراء المواد الخام ثمن تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها.

– الإستفادة من بالخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها.

– مواجهة الظروف الإستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون متناول يدها فوراً.

أن تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية من القطاع الخاص والعام على السواء ولفهم السيولة وعناصرها بشكل أعمق لابد من دراسة التدفق النقدي وقائمة المقبوضات المدفوعات والميزانية النقدية ومعايير السيولة وجميع هذه المواضيع تتعلق بسيولة المنشأة يرى الباحث أن أهمية السيولة تأتي من الأهداف التي تخدمها السيولة.

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف بالإضافة الى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم

---

[1]– عبد القار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]– المرجع نفسه، ص 95.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 95–96.

وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف مع الأخذ في الاعتبار ان الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب.

المطلب الثاني: أنواع السيولة النقدية.

أولا: السيولة القانونية.

تحرص الدولة على توفير عنصري الاطمئنان والثقة في البنوك من خلال تدخل البنك المركزي.

يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.

تتضمن هذه النسبة نوعين من الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن التوظيف ومجمل هذه الأموال هي **30 %** على الأقل من موارد البنك.

والنوعان المحجوبان هما:

1- الاحتياطي النقدي: وهذا الاحتياطي يقدر بنسبة محددة **20%** من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك.

2- الأصول السائلة: وهي لا تقل عن نسبة محددة **10 %** من إجمالي ودائع البنك والتزاماته وتشمل:

- الرصيد النقدي بخزائن البنك.
- ما يحوزه البنك من سندات حكومية وذهب.
- المبالغ تحت التحصيل من كوبونات الأسهم وفوائد السندات .. الخ

ثانيا: السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة سيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وهذه السيولة لغرض تدعيم الثقة لدى العملاء واستغلال أي فرص جديدة تدر عائدا أعلى من الفرص الحالية.

ثالثا: السيولة الاحتياطية:

وهي تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي الذي يقدم للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة عند الضرورة. وتكون هذه التسهيلات نظير رهن البنوك التجارية لبعض أصولها المضمونة مثل:

- الكمبيالات الجديدة المخصومة.
- الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك المركزي.
- المحاصيل الرئيسية كالقطن والأرز ... الخ.

أنواع أزمات السيولة للمال.

للسيولة المالية نوعان من أنواع الأزمات وفيما يلي نتناول الحديث عن كل منهم على حدة:

1- أزمات طويلة الأجل: يحدث هذا النوع من أنواع الأزمات عندما تعجز الدولة والمنظمات عن تمويل نفقاتها العامة أو تحقيق طموحاتها ومشروعاتها التي تكون أكبر من القدرة الاستيعابية للاقتصاد على تمويل هذه الطموحات والمشروعات.

حيث أن الدول والمنظمات في أغلب الأوقات تضطر إلى الاقتراض من الخارج وهذا الأمر هو السبب الرئيسي الذي يجعلها في كثير من الأحيان تقع في مصيدة الديون.

2- أزمات مؤقتة: تعد الأزمات المؤقتة أحد أنواع أزمات السيولة التي تنتج عنها، فيكون سبب حدوثها الرئيسي هو زيادة معدلات النمو العالية والسريعة في الاستثمارات التي تمتص السيولة من الأسواق التجارية، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات تحتاج في إدارة مشروعاتها إلى وقت طويل حتى تدر عائداً.

وبصفة عامة تحدث أزمات السيولة بسبب السياسيات الاقتصادية التي تكون غير ملائمة، على سبيل المثال السياسات الانكماشية الجائرة التي تمتص السيولة من الأسواق بحجة أنها تهدف إلى تحقيق التوازن المالي والنقدي وتخفيض معدلات التضخم التي تحدث وتقليل العجز الذي يحدث في الميزان.

المطلب الثالث: مخاطر السيولة النقدية.

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قروض، إذا أمام المصرف مصدران للسيولة هما[1]:

- الموجودات والمطلوبات.
- الاقتراض من الغير.

إن المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها او تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، أي كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف ارتفعت أيضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد لان اغلب الاموال لم يتم تشغيلها واستثمارها وبقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف اذن ان المصرف في هذه الحالة سيواجه مخاطر التضخم، القيمة الزمنية للنقود، تعرضها للسرقة، زيادة الوعاء الضريبي)، وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة ايضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لأن غالبية الأموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الافلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص السانحة في السوق. اي ان هناك علاقة عكسية بين السيولة وربيحة المصارف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، إذا أن هناك نقطة توازن بين مقدار السيولة لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول اليه من عوائد لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان.

[1]- نصر رمضان، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة ماجستير منشورة، غزة، فلسطين، 2013، ص 57.

أولا: اسباب مخاطر السيولة.

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في ادارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي او نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توزان طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة اسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة اهمها:

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة واعباء خدماتها.
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

ثانيا: لجنة بازل ومخاطر السيولة.

أصدرت لجنة بازل في أيلول 2008 نشرة بعنوان عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والاشراف عليها".

تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسا لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة[1]: (2008 BIS. September

- على إدارة المصرف أن يوفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.
- على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو بعين الاعتبار القيود الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة.
- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم المواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات
- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وامكانية التنفيذ عليه.
- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به.
- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وادارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.

[1]- Basel Committee on Banking Supervision (BIS), **Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Bank for International Settlements Press & Communications**, CH- 4002 Basel, Switzerland, September 2008, P P 29-38.

- على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

ثالثا: مؤشرات مخاطر السيولة.

إن المؤشرات التالية تساعدنا في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير.

إن مؤشرات قياس السيولة تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف ومن أهم هذه المؤشرات[1]:

1- إذ تشير ارتفاع النسبة التالية إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والارصدة لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2- يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

[1]- مفلح عقل، **مقدمة في الادارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 56.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

من خلال البحث توصلنا إلى العديد من الدراسات العربية والمحلية والأجنبية التي تطرقت سابقا إلى موضوع السياسة النقدية والسيولة النقدية، ومن أجل معرفة تأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية قمنا بعرض الدراسات المتعلقة بالموضوع التي تم الإطلاع عليها، ومن ثم اعتمادها في إعداد البحث كما قمنا بإجراء مقارنة بين هذه الدراسات وبين دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية.

سوف نعرض في هذا المطلب أولا أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغير السياسة النقدية، ثم الدراسات التي تطرقت إلى متغير السيولة النقدية.

أولا: الدراسات التي تناولت متغير السياسة النقدية.

1- دراسة الطالبة غديوي يمينة، تحت عنوان **" دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

تحت اشكالية: **ما فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية ؟.**

- ✓ **الهدف من هذه الدراسة**

- وضع مادة علمية متكاملة تسمح بالتعرف على السياسة النقدية والسيولة لدى البنوك التجارية.
- تسليط الضوء أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية وإقتراح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث؛
- لفت انتباه الباحثين والممارسين للإدارة إلى أهمية الموضوع ليشكل منطلقا لإجراء مزيد من الدراسات لتغطية جوانب القصور في هذا البحث.

- ✓ **النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.**

من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، حيث تقوم السلطة النقدية بتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الادوات المتاحة من مباشرة وغير مباشرة لبلوغ هذه الأهداف بالإضافة إلى أن أداة معدل الخصم لم تكن فعالة ونشطة منذ بداية فائض السيولة أما أداة استرجاع السيولة تسهيله الوديعة المغلة للفائدة وأداة الاحتياطي القانوني كانت فعالة ونشطة في تعقيم فائض السيولة.

2- دراسة الطالب حدادي عبد اللطيف بعنوان **" دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014 "**، وهي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

تحت إشكالية: **ما هو واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر و ما مدى فعاليتهما في الحد من ارتفاع معدلات التضخم؟.**

- ✓ **الهدف من هذه الدراسة.**

– توضيح المفاهيم النظرية حول السياسة النقدية والمالية والتضخم؛

– إعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر؛

– إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في الحد من تفاقم معدلات التضخم والسبل الكفيلة للحد من آثار الظاهرة على الاقتصاد الوطني؛

– دراسة مدى فعالية السياسة النقدية والمالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم.

✓ **النتائج المستخلصة من هذه الدراسة**

أن السياسة النقدية وما عرفته من عصرنة وفعالية ليس وليدة الصدفة، بل شهدت العديد من الدراسات والتحديثات على مر العصور والأزمنة من طرف العديد من المدارس الاقتصادية، وأن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال إدارة أدواتها والإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية أمنية، وسياسية؛

– ارتبط مفهوم السياسة المالية وتطورها بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن دور الحيادية واعتبار الدولة كالحارس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد والتي اقتصر دورها على فرض الضرائب، إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد؛

– أن ظاهرة التضخم توصف بالعالمية قد تصيب العديد من اقتصاديات العالم بما فيها الرأسمالية والدول النامية على حد سواء، حيث أن حدوث ظاهرة التضخم لها علاقة بالعديد من المتغيرات والسياسات الاقتصادية؛

– السبب في حدوث التضخم يرجع إلى العديد من العوامل منها بدافع العرض الكلي والآخر بدافع الطلب الكلي، كما أنه هناك آثار اقتصادية واجتماعية تصيب الاقتصادية القومية بنفس درجة وحدة الظاهرة؛

– هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لبلوغ النتائج والأهداف الاقتصادية المرجوة ولا يمكن الوصول إليها بمعزل سياسة عن الأخرى، فالتفاعل والمزج بين السياستين كفيل بتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد القومي؛

– هناك تفاعل بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر وهذا التفاعل لديه علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة وحتى خلال فترة التصحيح الهيكلي، كما أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر شهدت عدة تطورات وتعديلات وإصلاحات.

3– دراسة الطالب أحمد ولد بني، بعنوان **" أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها دراسة حالة موريتانيا "** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، 2010–2011.

تحت اشكالية: **" هل يمكن أن تكون السياسة النقدية ذات أهمية خاصة في دفع عجلة النمو ؟ وما هي عوامل نجاحها في موريتانيا؟ ".**

✓ **الهدف من هذه الدراسة.**

– محاولة إبراز دور السياسة النقدية في موريتانيا ومعرفة مدى نجاح الإجراءات المتخذة؛

– معرفة مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات، التضخم...)، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

✓ **النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.**

– تعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية المفوضة للقيام بعدة مهام أساسية لاقتصاد دولة ما والمسئولة عن الجهاز المصرفي والمكلفة خاصة بتنفيذ السياسة النقدية التي تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في معالجة المشاكل الاقتصادية؛

– السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلي ضمان توازن النشاط الاقتصادي علي المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعي إلي تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة؛

– إن فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة نظرا لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف أداء الجهاز المصرفي بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية وتفشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد؛

– شهد معدل التضخم انخفاضا ملموسا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع الفترة التي سبقت هذه البرامج إلا أن هذه النتائج الإيجابية الملاحظة لم تكن لتحقق لولا انتهاج سياسة مالية صارمة عملت علي ضغط المصارف وزيادة الإيرادات، وآزرت السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

4– دراسة للباحثة **صيود سهام** بعنوان: **تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية دراسة ميدانية في البنك المركزي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى:

– إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في المجتمع؛

– تحليل مفهوم السيولة المصرفية مكوناتها ونظرياتها؛

– تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها؛

– التعرف على حجم السيولة النقدية لدى البنوك الجزائرية؛

– إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على سيولة البنوك التجارية؛

– معرفة أدوات السياسة النقدية ومدى نجاعتها في معالجة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني0

ومن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– تتقيد جميع البنوك التجارية الجزائرية بنسبة السيولة القانونية التي يقررها البنك المركزي الجزائري؛

– بعد أن تم إصدار الأمر 90–10 المتعلق بالنقد والقرض أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تتمتع بنوع من الاستقلالية، مما سمح باستخدام أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، وهو ما ساهم نوعا ما في تحقيق الاستقرار النقدي؛

– تمكن الاقتصاد الجزائري من التحكم في معدلات التضخم بعد سنوات التعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكييف، لكن الأمر لا ينبئ باستمرار أو نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة.

– على الرغم من مقدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص معدل التضخم إلا أن معدل الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي لا يزال مرتفعا، وهو ما يوحي بأن معدل الودائع لأجل لا يزال منخفضا.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

1– دراسة من إعداد **هاشم الصفار** بعنوان: **أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية** مشروع تخرج لنيل شهادة البكالوريوس، كلية إدارة الأعمال، قسم المؤسسات المالية والمصرفية، الجامعة السورية الخاصة، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه السيولة النقدية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في سورية خلال الفترة (2009–2013) وذلك من خلال التركيز على السيولة النقدية والربحية في المصارف الإسلامية، وقد اشتمل البحث دراسة مصرف سورية الدولي الإسلامي، وقد تم جمع بيانات هذه المصرف عن الفترة (2009–2013) وتحليلها احصائية، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات **(ROA)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسب السيولة النقدية) وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

– ان نقصان نسبة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية ادت الى انخفاض الربحية لذا يسعى المصرف الاسلامي في الموائمة بين الأمان والربحية وذلك لجعل رصيد النقدية الفعلي قريب جدا من رصيد النقدية الواجب.

– أن زيادة نسبة السيولة النقدية في المصرف الإسلامي أدت إلى انخفاض الربحية وذلك بسبب عدم استخدام الأموال المتاحة في الاستثمارات.

– المصارف الإسلامية تأخذ الطابع الاستثماري والتمويلي لذا تعد سيولة المصارف الاسلامية هامة جدا في تحقيق الربحية.

2– دراسة **أحمد سفيان عبدالله** تحت عنوان **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العامة في ماليزيا**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2015.

تطرقت الأطروحة في اهدافها إلى بحث مفهوم السيولة في المصرفية الإسلامية والتقليدية من حيث الإدارة والتحديات، وكذلك إلى دراسة الأدوات المالية التي تستخدم لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية الماليزية.

كما سعت الأطروحة إلى وضع معايير خاصة تراعي الأحكام الشرعية ومقاصدها للأدوات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

وتوصلت الأطروحة الى أن المصارف الإسلامية تواجه تحديات أكبر في مجال السيولة، ذلك لأنها تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية.

ان معظم المصارف الإسلامية في العالم الآن تواجه مشكلة فائض السيولة أكثر من مشكلة عجز السيولة.

كما افادت الأطروحة الى أن المصارف الإسلامية لن تستطيع الخروج من مشكلة السيولة أبدا مالم تخرج من طبيعة الوساطة المالية التقليدية التامة.

3- دراسة الطالب **عبد الرحيم محمد عبد الرحيم** تحت عنوان **" السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من 2005م – 2015 "**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الاتي:

- توضيح معايير السيولة النقدية بالمصارف التجارية.
- التعريف على وظائف المصارف التجارية.
- معرفة دور المصارف في كفاءة توظيف السيولة النقدية في المصارف التجارية.

وتوصل البحث إلى تحافظ إدارة المصرف على سيولتها النقدية من خلال احتفاظها بأصول نقدية كما تستطيع إدارة المصرف جذب سيولة نقدية أكثر من اعتمادها على تسييل أصول المصرف وتتحقق السيولة النقدية من خلال الانتشار الواسع للمصرف وتركز إدارة المصرف على تطبيق الأسس العلمية لمنح الائتمان وكذلك تقوم إدارة المصارف بتقديم التسهيلات الجاذبة للعملاء وتقوم المصارف التجارية بتطبيق قرارات بازل فيما يتعلق برفع كفاءة المصرف، وتطبق المصارف التجارية سياسات الاحتياطيات الإضافية للمحافظة على سيولته ويتسم المصرف التجاري بحسن إدارة سيولة البنك ورفع كفاءة المصرف، وكذلك تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية يقلل من المخاطر ويرفع من كفاءة المصرف، ويرتبط استقرار سيولة المصرف التجاري بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين موجوداتها من السيولة وبين التزامها تجاه الدائنين ويحدد بنك فيصل الإسلامي نظم الاحتياطيات الإضافية والسيولة النقدية لرفع كفاءة البنك ويتميز بنك فيصل الإسلامي بتوفير السيولة النقدية لعملائه.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة.

الجول رقم (01-01): يمثل أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة الطالبة غديوي يمينة	– تتشابه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير المستقل (السياسة النقدية). – تتشابه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير التابع (السيولة النقدية).	– تختلف الدراسة مع دراستنا الحالية في مكان أجراء الدراسة الميدانية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية).
دراسة الطالب حدادي عبد اللطيف	– تتشابه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير المستقل	– تختلف الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير التابع

	(السياسة النقدية).	(التضخم).
دراسة الطالب أحمد ولد بني	– تتشابه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير المستقل (السياسة النقدية).	– تختلف مع دراستنا كون هذه الدراسة درست متغير السياسة النقدية فقط.
دراسة الطالبة صيود سهام	– تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في معالجة نفس المتغير التابع (السيولة النقدية). – تتشابه مع دراستنا الحالية في المتغير التابع (السيولة النقدية).	– تختلف الدراسة مع دراستنا الحالية في مكان أجراء الدراسة الميدانية (البنك المركزي الجزائري).
دراسة للباحث هاشم الصفار	– تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في معالجة نفس المتغير التابع (السيولة النقدية).	– نجد الإختلاف بين الدراستين في المتغير التابع (ربحية المصارف الإسلامية).
دراسة للباحث أحمد سفيان عبدالله	– تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في معالجة نفس المتغير التابع (السيولة النقدية).	– تختلف مع دراستنا كون هذه الدراسة درست متغير السيولة النقدية فقط.
دراسة الباحث عبد الرحيم محمد عبد الرحيم	– تتشابه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير المستقل (السياسة النقدية).	– نجد الإختلاف بين الدراستين في المتغير التابع (رفع كفاءة المصارف التجارية). – تختلف الدراسة مع دراستنا الحالية في مكان أجراء الدراسة الميدانية (بنك فيصل الإسلامي السوداني).

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة.

اتضح لنا من خلال هذا أن السياسة النقدية الحالية ليست وليدة الصدفة، وإنما تطورت عبر تاريخ طويل تبلورت من خلاله الأفكار النقدية المختلفة، إلى أن وصلت إلى نظريات مبنية على جملة من المبادئ والفرضيات بواسطة السياسة النقدية، وهذه السياسة في الواقع تهدف في إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المختلفة والمتاحة من أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وغيرها من الأدوات، للتأثير على سيولة البنوك التجارية، كل هذا جعل من السياسة النقدية ذات مكانة هامة في السياسة.

ومن خلال ما سبق اتضح لنا أن نشاط البنك الأساسي يرتكز على قبول الودائع ومنح الائتمان، ومن هذا يبدو أن للسيولة أهمية خاصة في المصارف التجارية وهذه الأهمية ناتجة عن طبيعة عملها أين تكون مستعدة لمواجهة سحوبات الودائع وتلبية طلبات القروض، مما يساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية والمودعين، ويمكن معرفة سيولة البنك التجاري من خلال بعض المؤشرات التي تحدد حجم سيولة المصرف، كما أن التحكم في الكتلة النقدية التي تتكون من الأصول القابلة للسيولة كدين على النظام المصرفي، تساعد على نمو وتطور النشاط الاقتصادي.

الفصـــل الثـــــــاني

تمهيد.

بعد عرض مختلف الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة في الجانب النظري من خلال الفصل الأول، جاء هذا الفصل لإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لبنك CPA عين الدفلى بغرض الكشف ميدانيا عن مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية لبنك القرض الشعبي الجزائري في المؤسسة.

هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك CPA.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.

المبحث الأول: نظرة شاملة للقرض الشعبي الجزائري –وكالة عين الدفلى–.

أمام استحالةإج ارء الد ارسة على كامل البنوك الوطنية اخترنا القرض الشعبي الجزائري –وكالة عين الدفلى– للقيام بهذه الدراسة الميدانية، ولقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول تم التطرق فيه إلى نشأة وتطور البنك والتعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي، أما المطلب الثاني فخصصناه للحديث عن الوظائف الأساسية وكذا الأهداف والخدمات العادية المقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الأول: نشأة وتطور القرض الشعبي الجازئري والتعريف بوكالة عين الدفلى.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري وكذا التعريف بوكالة عين الدفلى وذكر هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي.

أولا: نشاة وتطور بنك القرض الشعبي الجزائري.

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضي المرسوم الصادر في 1967/05/14، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس عن انبثاق القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى منها:

- البنك الجزائري المصرفي بتاريخ 1 جانفي 1968 .
- الشركة المريسية للبنوك SMC بتاريخ 30 جوان 1968 .
- الشركة الفرنسية للإق ارض والبنوك CFCB سنة 1971 .

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إلى 40 وكالة و550 موظف و8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

- ✓ أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية أي مؤسسة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري منذ 1989/2/22، حيث قدر أرس مالها الاجتماعي بـ 800 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 1 مليون دينار جزائري.
- ✓ تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وادارته.
- ✓ يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.
- ✓ يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالبنك المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى أرسها الرئيس المدير العام PDG
- ✓ أما أرس مال الاجتماعي فقد حدد بـ 15 مليون دينار جزائري عند تأسيسه ولكنه فيما بعد عرف عدة تطوارت.

2–الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري (أنظر الملحق 01).

الفرع الثاني: التعريف بوكالة عين الدفلى وهيكلها التنظيمي.

1-التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري عين الدفلى.

تعتبر وكالة عين الدفلى للقرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية مهامها الرئيسية جمع النقود الفائضة عن حاجات الجمهور واقراضها للغير، بهدف تحقيق منفعة تحت نظم وأسس معينة.

من بين وكالات القرض الشعبي الجزائري نجد وكالة عين الدفلى الكائن مقرها بعين الدفلى تابعة إداريا وقانونيا للمديرية الجهوية للقرض الشعبي الجزائري بالشلف، حيث توظف الوكالة حوالي 20 عاملا موزعين على ما يقارب 5 مصالح باعتبارها وكالة من الدرجة الثانية.

2-الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة عين الدفلى.

- **مدير الوكالة:**

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوي وكالة لوكالة عين الدفلى حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مختلف مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.

- **إدارة السكرتارية:**

من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

- **نائب المدير**

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

- **مصلحة الإدارة:** تضم قسمين:

- قسم المستخدمين:

وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات واعداد الحوافز الخاصة بهم كما يقوم بتسجيل العيابات والمخالفات ...الخ.

- قسم المنازعات القانونية:

يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق، وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، وتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

- **مصلحة القروض.**

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبحث في طلباتهم، واعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمي بخلية الدراسات والتحاليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض.

- **مصلحة التجارة الخارجية.**

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استراد تصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة domiciliation) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

- **مصلحة الصندو ق:** وهي أيضا بدورها تنقسم إلى قسمين:

- قسم الودائع.

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحديد نوعها وكذا متابعة فتح كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداعات والسحب من الحساب لصالح الزبون.

- قسم الدفع والقبض.

ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، وتقوم أيضابإعداد جرد النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

- **مصلحةالمحاسبة والرقابة:** وتضم قسمين:

- قسم المحاسبة:

يقوم هذا القسم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

- قسم المارقبة:

يقوم هذا القسم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما يقوم بالتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما يساعد المدير باتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى دقة وانتضام البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

الشكل رقم (2-1) :الهيكل التنظيمي لوكالة عين الدفلى .

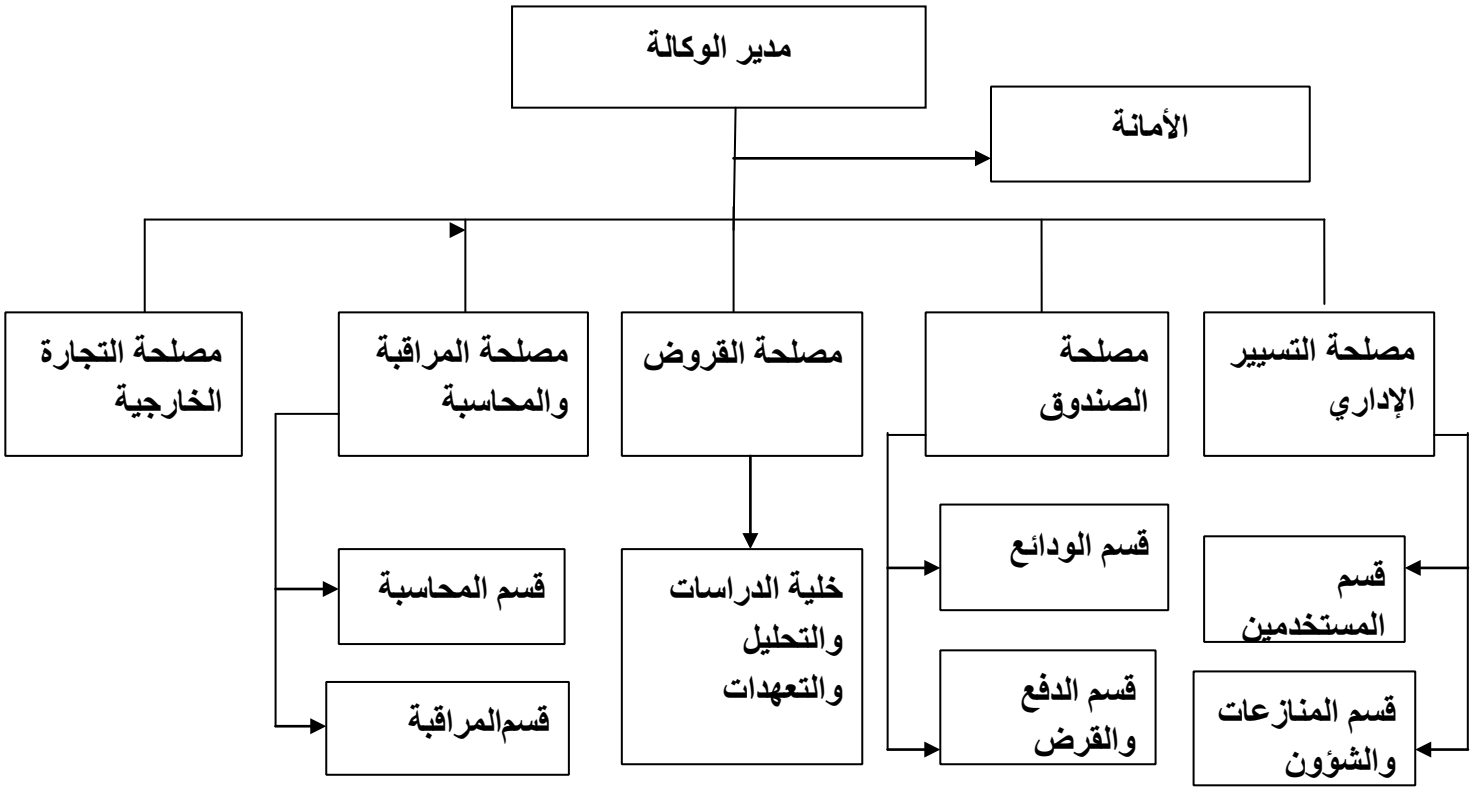

المصدر: وثائق من وكالة عين الدفلى للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة عين الدفلى.

في هذا المطلب سنحاول الإلمام ببعض الجوانب الوظيفية الخاصة بوكالة القرض الشعبي الجزائري من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: الوظائف الأساسية للوكالة.

تتمثل الوظائف الأساسية للوكالة في:

- تقديم القروض للحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع المياه والري.
- تقديم القروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية.
- تقديم القروض للأفراد.
- جمع الودائع.
- تحويل العملات.

- القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ويمكن إيجاز الوظائف الأساسية حسب مصالح وكالة القرض الشعبي الجزائري كما يلي:

- مصلحة الصندوق: تقوم بالوظائف التالية:

- التحصيلات بأنواعها.
- عمليات التحويلات المالية.
- عمليات المقاصة والمحفظة.

- مصلحة القروض: تقوم بالوظائف التالية:

- دراسة القروض وتحليلها.
- المتابعة الإدارية والقضائية للقروض البنكية.

- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بالوظائف التالية:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحويلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية من تصدير واسترداد.
- تسيير القروض الخارجية.

- مصلحة الإدارة: تؤدي المهام التالية:

- توفير متطلبات للمستخدمين.
- القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية.
- تسيير موارد الوكالة.

- مصلحة المراقبة: وظيفتها مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى، من مراقبة يومية ودقيقة

الفرع الثاني: الأهدافالمستقبلية لوكالة عين الدفلى.

- زيادة نسبة تقديم القروض بأنواعها.
- توسيع نشاط الوكالة باستيعاب اكبر عدد من الموظفين.
- تطوير القطاع بتطوير الخدمات المقدمة.

- تخفيض نسبة مخاطر القروض البنكية.
- ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل سياسة تجارية نشيطة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

حيث خصصنا هذا المبحث لعرض طريقة الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، سنتطرق في المطلب الأول إلى الطريقة المتبعة في انجاز الدراسة، أما المطلب الثاني تناولنا فيه الأدوات المستخدمة في الدراسة والقياس.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في انجاز الدراسة.

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة الميدانية، قمت باختيار عينة عشوائية من عمـال بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة الكلي المتمثل في جميع عمـال مختلف البنوك في الوطن، وقد اقتصرت الدراسة على هذه العينة نظرا لمتطلبات الوقت والجهد والتكلفة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة: يتـألف مجتمع الدراســـة من العمـــال الذين يعملون ببنك القرض الشعبي الجزائري بولاية عين الدفلى وذلك لمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية التي يتبعها البنك على السيولة النقدية.

وتتمثل وحدات مجتمع الدراسة في كل فرد عامل داخل بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية عين الدفلى، ونظرا لصعوبة إجراء عملية مسح شامل لكل العمال، لجأنا إلى اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع الذي يمثل بدوره مجموعة من العمال في البنك لدراستها.

2- عينة الدراسة: تم استخدام أسلوب الحصر الشامل بالنسبة لعينة من العمال في بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية عين الدفلى، وتم توزيع 50 إستبانة بنسبة 100% واسترجاع 50 استبانة.

جدول رقم (2-1): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة.

الاستبانات الموزعة	**50 استبانة**
الاستبانات المسترجعة	**50 استبانة**

المصدر: من إعداد الطالبين.

ثانيـــا: متغيرات الدراسة.

- **المتغير المستقل:** السياسة النقدية هو المتغير المستقل أو المتغير في نموذج الدراسة.
- **المتغير التابع:** السيولة النقدية هي المتغير التابع في نموذج الدراسة.

يمكن تمثيل نموذج الدراسة في المخطط الموالي:

شكل رقم (2-2): نموذج الدراسة.

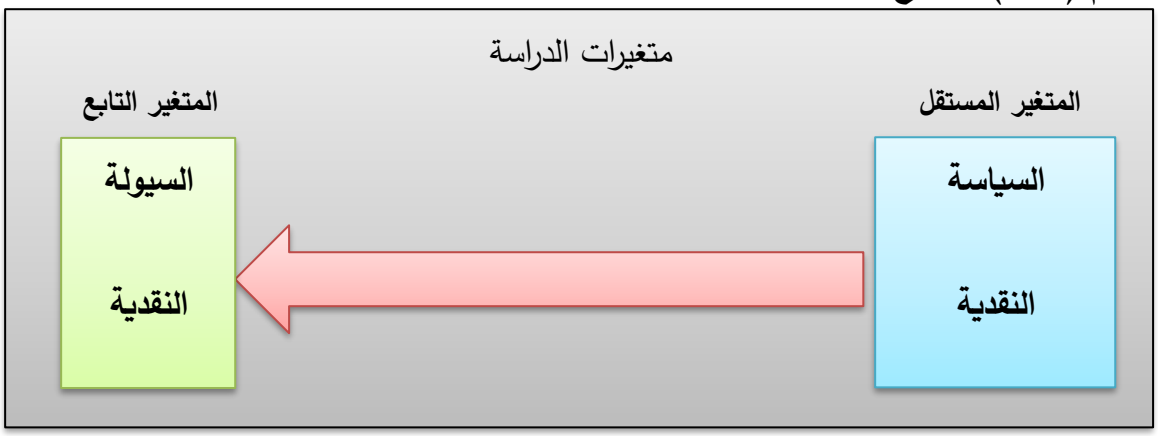

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة والقياس.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: أداة الدراسة (الاستبيان) أنظر الملحق رقم (02).

يعد الاستبيان من أهم أساليب جمع البيانات من مصادرها الأولية بحيث تصمم قائمة من الأسئلة لتوليد البيانات الضرورية للدراسة حيث تمكننا هذه البيانات من الوصول الى معرفة مختلف الآراء ومن ثم التوصل إلى النتائج.

1- **مكونات أداة الدراسة:** لقد تم تكوين الهيكل العام لأداة الدراسة (الاستبيان) على النحو التالي:

أ- **الخطاب الموجه:** وفيه تم مخاطبة أفراد العينة وطلب تعاونهم في الإجابة على فقرات الاستبيان، وقد تضمن عنوان المذكرة والجامعة المقدمة إليها، والتأكيد على سرية البيانات التي سيدلون بها واستخدامها لأغراض البحث العلمي لا لشيء اخر سواه.

ب- **البيانات التعريفية بالمبحوثين (أفراد العينة):** وقد تم تحديدها بخمسة فقرات اشتملت الجوانب التالية: النوع الإجتماعي، السن، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة.

ت- **فقرات الاستبيان:** وقد تم التماس إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان من خلال الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين.

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل– الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات = 4 / 5 = 0.8

- ✓ من 1 الى 1.80 غير موافق بشدة؛
- ✓ من 1.80 الى 2.60 غير موافق؛
- ✓ من 2.60 الى 3.40 محايد؛
- ✓ من 3.40 الى 4.20 موافق؛
- ✓ من 4.20 الى 5 موافق بشدة .

– وقد تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: البيانات الشخصية.

المحور الثاني: أسئلة السياسة النقدية.

المحور الثالث: أسئلة السيولة النقدية.

ثانيا: أداة القياس (برنامج الـ SPSS).

قمنا بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر جميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج **(SPSS: statisiticals package for social science)** الإحصائي واستخدام الاختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

لقد تم الاستفادة من البرنامج الإحصائي **" SPSS ver 22 "** (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وهو من الأنظمة المتقدمة التي تستخدم في إدارة البيانات وتحليلها في مجالات متعددة ومنها التطبيقات الإحصائية، حيث يستخدم هذا النظام في إجراء التعديلات الإحصائية المختلفة من إدخال البيانات وتلخيصها وعرضها بأشكال هندسية وبيانات وحسابات ومقاييس النزعة المركزية ومعامل الارتباط ومعادلات الانحدار والتقدير واختبارات الفروض الإحصائية، هذا بالإضافة إلى تحليلات إحصائية متقدمة.

ثالثا: صدق الاستبانة: أنظر الملحق رقم(03).

بعد إعداد أداة الدراسة (الاستبيان) أردنا التحقق من صدقها وثباتها، ولأجل ذلك قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف للتحكيم، وذلك بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبيان، وقد أشار بعد ذلك إلى مجموعة من الملاحظات والتي تم أخذها بعين الاعتبار.

إضافة الى ذلك قمنا أيضا بدراسة ثبات الاستبيان من أجل التحقق من ثبات الفقرات المكونة لأداة الدراسة حيث تم حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ **(Alpha de Chronbach's)** للاتساق الداخلي الذي يأخذ القيمة من 0–1 ويعبر عن نسبة أفراد العينة (العمال) الذين يعيدون نفس الإجابة إذا أعيد استجوابهم مرة ثانية في نقس الظروف.

جدول رقم (2-3): مقياس ألفا كرومباخ

المجال	ألفا كرومباخ
22	0.908

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال ما توصلت إليه نتائج البرنامج الاحصائي **spss** والممثلة في الجدول أعلاه، يتم قبول الفقرات التي يكون معامل ثباتها يفوق **60 %**، ونلاحظ بأن درجة الاتساق الداخلي في هذه الدراسة تقدر بـ: **0.908** أي بنسبة **90.8 %** وهي نسبة تقترب من الواحد، إذن أداة القياس في هذه الدراسة تتمتع بدرجة جيدة جدا من الثبات بالنسبة لكل فقرات الاستبيان ويمكن أن تبين مدى مصداقيته، وهذا يدل على ثبات أجوبة العمـال "المستجوبين" (أي يعيدون نفس الإجابة اذا أعيد استجوابهم مرة ثانية).

المبحث الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.

بعد القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة واستطلاع رأيهم حول موضوع بحثنا الآن سوف نقوم بتحليل الفقرات المكونة للإستبيان والمتمثلة في البيانات الشخصية، الفقرات المتعلقة بالسياسة النقدية، الفقرات المتعلقة بالسيولة النقدية، ومن ثم عرض مفصل لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها بناءا على مخرجات أو نتائج البرنامج الإحصائي **spss.**

أولا: تحليل البيانات الشخصية.

لقد تم توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي، السن، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، حيث سوف نستهل تحليلنا لفقرات الاستبيان بتحليل البيانات الشخصية على اعتباره مقسما إلى محاور وأولها هذه البيانات وفق ما يلي:

1- النوع الاجتماعي: من مجموع 50 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	27	54%
أنثى	23	46%
المجموع	50	100%

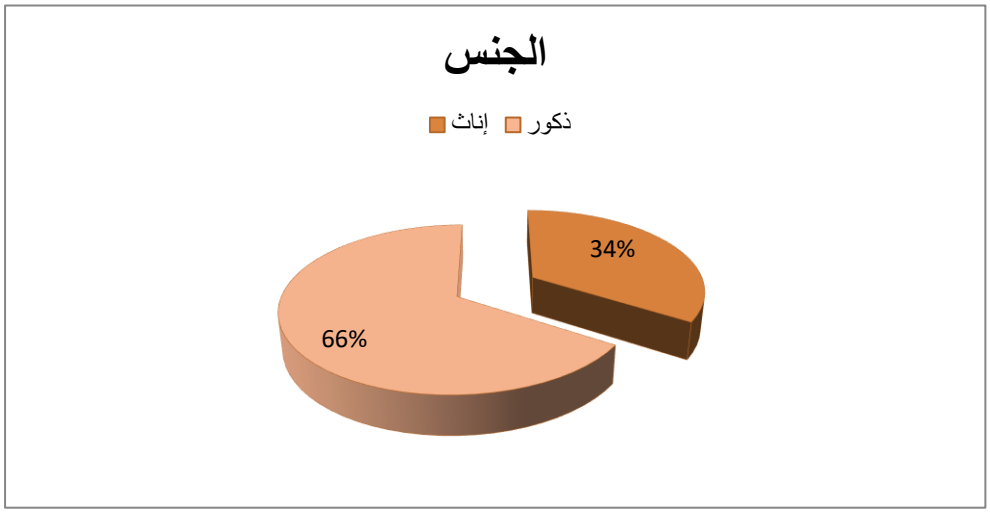

الشكل رقم (2-3).

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- نلاحظ من الجدول أن نسبة الذكور تقدر ب: **46 %** من أفراد العينة وبتكرار قيمته **23**، أما بالنسبة للإناث فقدرت النسبة المئوية بـ: **54 %** وبـ **27** تكرارات، أي أن نسبة الاناث كانت هي النسبة الأعلى، وهذا يرجع إلى طبيعة عمل المؤسسة.

2- السن: من مجموع 50 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

السن	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 20 سنة	02	04 %
من21 إلى 30 سنة	23	46 %
من 31 إلى 40 سنة	20	40 %
أكثر من 40 سنة	05	10 %
المجموع	50	100%

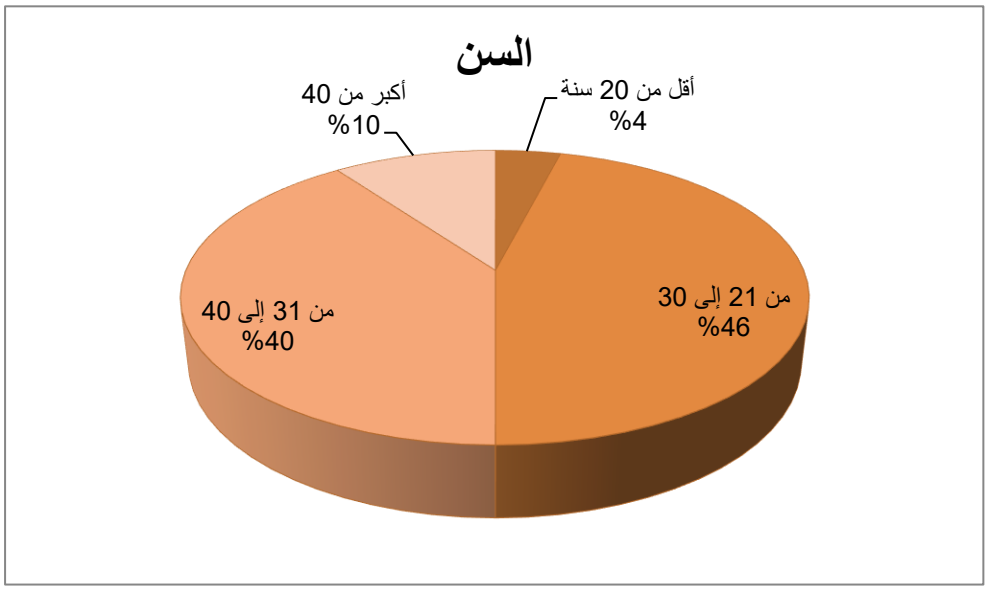

الشكل رقم (2-4)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتضح لنا من الجدول أن أفراد العينة الذين ساهموا في ملء الاستبيان يتراوح سنهم ما بين 21 سنة و30 سنة وهم يمثلون أعلى نسبة والتي قدرت بـــ: **46 %** وبتكرار قيمته **23** مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، لأن البنك يحتاج إلى فئة الشباب أكثر.

3- المؤهل العلمي: من مجموع 50 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل التعليمي.

المؤهل العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ماستر	12	%24
ليسانس	30	%60
دكتوراه	08	%16
المجموع	50	%100

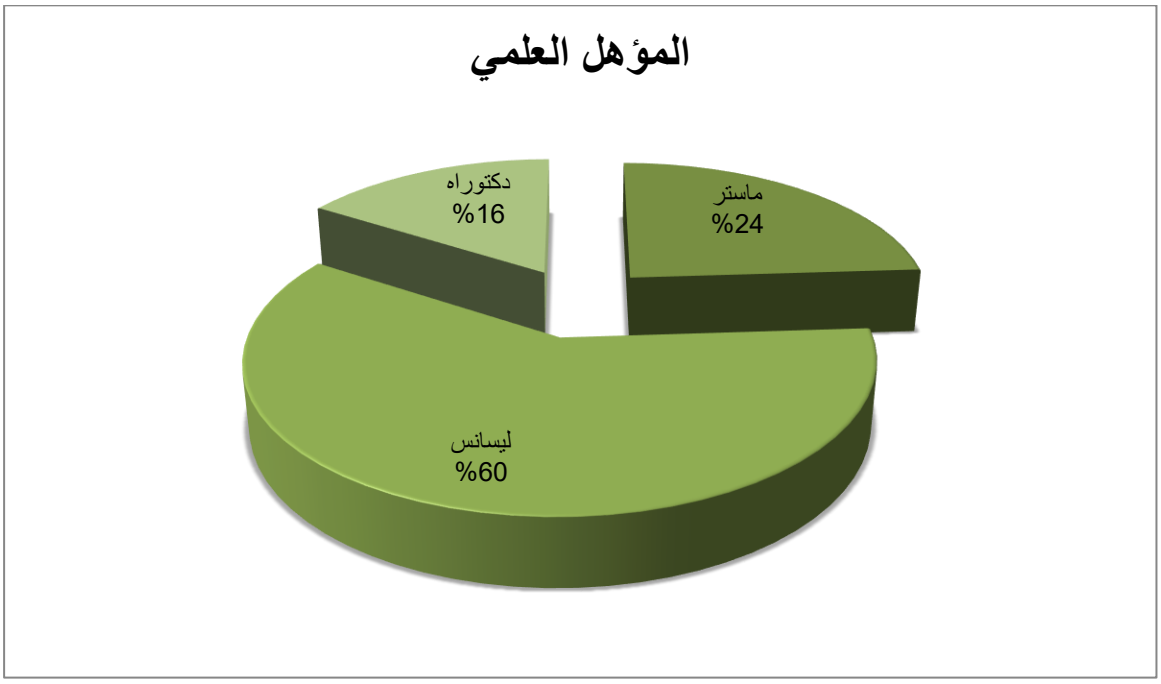

الشكل رقم (2-5)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بالمستوى التعليمي أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في مستوى " ليسانس" على غرار المستويات التعليمية الأخرى والتي قدرت بـــ: **% 60** وبـــ **30** تكرار.

4- سنوات الخبرة: من مجموع 50 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 05	04	08 %
من 05 إلى 10	28	56 %
من 11 إلى 15	09	18 %
أكثر من 15	09	18 %
المجموع	50	100 %

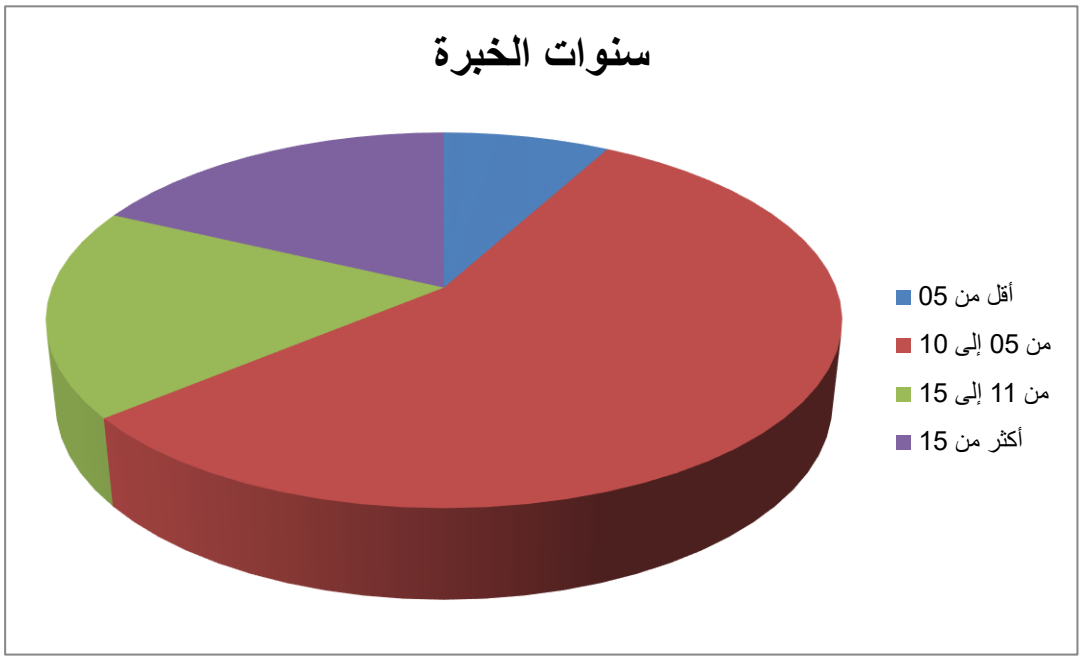

الشكل رقم (2-6)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بسنوات الخبرة أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في سنوات الخبرة من 05 إلى 10 سنوات على غرار السنوات الأخرى والتي قدرت بـــ: **56 %** وبـــ **28** تكرار.

ثانيا: تقييم عينة الدراسة لعبارات السياسة النقدية والسيولة النقدية.

سنحاول دراسة اراء العمال حول مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية في بنك CPA، وهذا من خلال قياس التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال 21 عبارة.

1- السياسة النقدية: الجدول الموالي يوضح إجابات عينة الدراسة حول السياسة النقدية.

جدول رقم (2-8): معلومات خاصة بالسياسة النقدية.

العبـــــارة	المقيـــــاس					المؤشر الاحصـائي		
	1 النسبة %	2 النسبة %	3 النسبة %	4 النسبة %	5 النسبة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
يتبني البنك سياسة نقدية واضحة ومفهومة لكامل العمال.	6,3	5,0	21,3	45,0	22,5	1,067	3,73	موافق
تهدف السياسة النقدية للبنك من تحقيق الإستقرار والتوازن النقدي.	3,8	6,3	17,5	58,8	13,8	,914	3,73	موافق
السياسة المتبعة من قبل البنك تهدف إلى الاستقرار المستوى العام للأسعار.	10,0	8,8	23,8	48,8	8,8	1,095	3,43	موافق
السياسة النقدية للبنك تعمل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.	3,8	21,3	25,0	37,5	12,5	1,067	3,43	موافق
الإجراءات النقدية التي يتخذها البنك عبارة عن رقابة على الائتمان والتأثير عليه.	3,8	7,5	18,8	53,8	16,3	,957	3,71	موافق
السياسة النقدية للبنك تتماشى وتفق مع الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.	3,8	10,0	18,8	50,0	17,5	1,003	3,68	موافق
إجراءات التي تتخذها السلطات النقدية تؤثر في حجم وسائل الدفع الإجمالية ما يؤدي امتصاص السيولة الزائدة.	5,0	6,3	15,0	55,0	18,8	,997	3,76	موافق
سياسة البنك تمد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة.	7,5	12,5	13,8	50,0	16,3	1,135	3,55	موافق
سياسة البنك تعمل على التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض	3,8	6,3	23,8	50,0	16,3	1,067	3,69	موافق

الحصول على أهداف معينة.								
السلطة النقدية تقيس بسرعة ودقة الأهداف الوسيطة في البنك.	6,3	5,0	28,8	48,8	11,3	,980	3,54	موافق
السياسة النقدية للبنك تسير في الاتجاه الذي يحقق الأهداف النهائية له.	3,8	10,0	18,8	50,0	17,5	1,003	3,68	موافق
السياسة النقدية						.0977	.380	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

- بالنسبة **للسؤال رقم (01)** تمثلت أعلى نسبة بـ: 45,0% وبتكرار 36 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3,73 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 1,067 .

- **السؤال رقم (02):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ58,8% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 47 وبوسط حسابي 3,73 وبإنحراف معياري قدره 0.914 .

- **السؤال رقم (03):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 48,8% وبتكرار 39 وبوسط حسابي 3.38 وبإنحراف معياري قدره 1.095 .

- **السؤال رقم (04):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 37.5% وبتكرار قيمته 30 و وسط حسابي قدره 3.34 وبإنحراف معياري قدره 1.067 .

- **السؤال رقم (05):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 53.8% وبتكرار قيمته 33 و وسط حسابي قدره 3.71 وبإنحراف معياري قدره 0.957 .

- **السؤال رقم (06):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 50 % وبتكرار قيمته 40 و وسط حسابي قدره 3.68 وبإنحراف معياري قدره 1.003.

- **للسؤال رقم (07)** تمثلت أعلى نسبة بـ:55% وبتكرار 43 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.76 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 0.997 .

- **السؤال رقم (08):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ50% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 40 وبوسط حسابي 3.55 وبإنحراف معياري قدره 1.135 .

- **السؤال رقم (09):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 50% وبتكرار 40 وبوسط حسابي 3.69 وبإنحراف معياري قدره 1.067 .

- **السؤال رقم (10):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 48.8% وبتكرار قيمته 39 و وسط حسابي قدره 3.54 وبإنحراف معياري قدره 0.980 .

- **السؤال رقم (11):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 50 % وبتكرار قيمته 40 و وسط حسابي قدره 3.68 وبإنحراف معياري قدره 1.003.

• أما المجال الكلي لمتغير السياسة النقدية متوسطه الحسابي يساوي 3.81 ضمن الفئة الرابعة حسب سلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري إجمالي 1.028 وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على عدم التشتت في إجابات عينة الدراسة هذا معناه أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على جودة هذا المؤشر.

2- السيولة النقدية: الجدول الموالي يوضح إجابات عينة الدراسة حول مؤشر السيولة النقدية.

جدول رقم (2-9): معلومات خاصة بالسيولة النقدية.

العبـــــارة	المقيـــــاس					المؤشر الاحصـائي		
	1	2	3	4	5	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
تحافظ إدارة البنك على سيولته النقدية من خلال احتفاظه بأصول نقدية.	6,3	10,0	21,3	41,3	21,3	1,119	3,61	موافق
تستطيع إدارة البنك جذب سيولة نقدية اكثر من اعتماده على تسييل أصوله.	5,0	7,5	6,3	58,8	22,5	1,016	3,86	موافق
تتحقق السيولة النقدية من خلال الإنتشار الواسع للبنك.	6,3	27,5	20,0	48,8	13,8	,989	3,60	موافق
تقوم إدارة البنك بتقديم التسهيلات الجاذبة للعملاء.	2,5	12,5	35,0	40,0	10,0	,925	3,43	موافق
تؤثر مخاطر السيولة على اتخاذ القرارات المهمة داخل البنك.	5,0	6,3	25,0	47,5	16,3	,997	3,64	موافق
يطبق البنك سياسات الاحتياطيات الإضافية للمحافظة على سيرته.	2,5	10,0	12,5	55,0	20,0	,960	3,80	موافق
يتسم البنك بحسن إدارة سيولته ورفع كفاءة البنك.	5,0	3,8	18,8	53,8	18,8	,968	3,78	موافق
يرتبط إستقرار سيولة البنك بمدى قدرتها على تحقيق التوزان بين أداتي موجوداتها وبين إلتزاماتها تجاه الدائنين.	7,5	5,0	21,3	53,8	12,5	1,027	3,59	موافق
يتميز البنك بتوفير السيولة النقدية لعملائه.	5,0	12,5	16,3	40,0	26,3	1,141	3,70	موافق

تحليل السيولة يزيد من فاعلية القرارات داخل البنك.	3,8	11,3	22,5	43,8	18,8	1.036	3,63	موافق
السيولة النقدية						1.019	4.04	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

- بالنسبة **للسؤال رقم (01)** تمثلت أعلى نسبة بـ:41.3% وبتكرار33 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.61 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 1.119 .

- **السؤال رقم (02):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ58.8% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 47 وبوسط حسابي 3.86 وبإنحراف معياري قدره 1.016 .

- **السؤال رقم (03):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 48.8% وبتكرار 39 وبوسط حسابي 3.60 وبإنحراف معياري قدره 0.989 .

- **السؤال رقم (04):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 40 % وبتكرار قيمته 32 و وسط حسابي قدره 3.43 وبإنحراف معياري قدره 0.925 .

- **السؤال رقم (05):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ47.5 % وبتكرار قيمته 38 و وسط حسابي قدره 3.64 وبإنحراف معياري قدره 0.997 .

- **السؤال رقم (06):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 55 % وبتكرار قيمته 44 و وسط حسابي قدره 3.80 وبإنحراف معياري قدره 0.960.

- **للسؤال رقم (07)** تمثلت أعلى نسبة بـ:53.8% وبتكرار43 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.78 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 0.968 .

- **السؤال رقم (08):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ53.8% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 43 وبوسط حسابي 3.59 وبإنحراف معياري قدره 1.025 .

- **السؤال رقم (09):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 40% وبتكرار 32 وبوسط حسابي 3.70 وبإنحراف معياري قدره 1.141 .

- **السؤال رقم (10):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ43.8 % وبتكرار قيمته 35 و وسط حسابي قدره 3.63 وبإنحراف معياري قدره 1.036 .

• أما المجال الكلي لمتغير السيولة النقدية متوسطه الحسابي يساوي 4.04 ضمن الفئة الرابعة حسب سلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري إجمالي 1.019 وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على عدم التشتت في إجابات عينة الدراسة هذا معناه أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة.

ثالثا: إختبار فرضية الدراسة.

والتي تتمثل في وجود علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين السياسة النقدية والسيولة النقدية عند مستوى α=0.05، أنظر الملحق (03).

تتمثل متغيرات نموذج هذه الدراسة في المتغير المستقل (السياسة النقدية)، والمتغير التابع (السيولة النقدية) كالتالي:

y=a+bx حيث أن b تعني معدل التغير في قيمة y عندما تتغير قيمة المتغير x بوحدة واحدة أما a فهو ثبات المعادلة (معامل التقاطع)، والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول (2-10): نتائج تأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية.

المتغير التابع		السيولة النقدية					
المتغير المستقل		معامل الانحدار	إختبار ستودنت t		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة Sig.
			قيمة t	Sig.				
السياسة النقدية	a	3.180	1,652	*0.000	,892	,795	6,025	*0.000
	b	0.898	17,394	*0.000				
*دال إحصائيا عند مستوى دلالة الإسمي 0.05								

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

* نموذج انحدار السياسة النقدية والسيولة النقدية هو:

* معامل الارتباط بين السياسة النقدية والسيولة النقدية = 892.0 وهو يدل على وجود ارتباط طردي قوي بينهما $(Sig. = 0.000 < \alpha = 0.05)$

* معامل التحديد R^2=0.795، والذي يعني ان 79.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السيولة النقدية) سببها المتغير الخاص بالنموذج (السياسة النقدية) والنسبة المتبقية 20.5% ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على السيولة النقدية.

* **F=6.025**، sig=0.000 ، وهذه القيمة أقل من مستوى دلالة الإسمي 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين السياسة النقدية والسيولة النقدية.

* a=3.180، وإختبار ستيودنت t_a=1.652 بإحتمال Sig.=0.000 أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي الثابت مقبول إحصائيا.

* b=0.898، إختبار ستيودنت t_b=17.394 بإحتمال Sig.=0.000 وهذا يدل على أن السياسة النقدية يؤثر في تقدير قيمة السيولة النقدية وبالتالي مقبول إحصائيا.

وبالتالي نموذج انحدار السياسة النقدية على السيولة النقدية هو:

$$Y=3.180+0.898x$$

من خلال المعادلة نستنتج:

كلما زاد المتغير المستقل X المتمثل في السياسة النقدية بوحدة واحدة يزيد المتغير التابع Y والمتمثل في السيولة النقدية بـ: 4.078 وحدة.

خلاصـــة.

تمكنا من خلال هذا الفصل من التعرف على متغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة النقدية كمتغير مستقل والسيولة النقدية كمتغير تابع، بالإضافة إلى بنك CPA وكلة عين الدفلى التي تعتبر بمثابة المتغيرات التي توفر البيئة لدراسة الظاهرة، ثم تعرفنا على مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها وأسلوب المعاينة المستخدم وكيفية توزيع الاستمارات التي كانت بطريقة ورقية، والتي تمخض عليها إجماليا في نهاية المطاف (50) إستبانه صالحة للتحليل والمناقشة، تم تطرقنا إلى كيفية تصميم الاستبانة والأدوات التي اعتمدنا عليها، والإجراءات المتبعة في إعداد بيانات الدراسة لتحليلها وتفسيرها معتمدين على البرنامج الإحصائي (SPSS) التي تم إدخال جميع البيانات واستخدام عديد الاختبارات الإحصائية التي ساعدتنا للوصول إلى نتائج تسمح لنا بتفسير الظاهرة، هذا وقمنا باختبار أداة الدراسة وذلك باختبار صدقها.

الخـــــــاتمة

خـــــاتمة.

يحتل الجهاز المصرفي مكانة مرموقة في الأدبيات الاقتصادية، حيث يعتبر وسيلة رئيسية وأداة فعالة لتمويل الاقتصاد وتنميته، وهنا ظهر دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية والسيولة النقدية، سعيا إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية والتقليل من احتمالات التعرض للهزات المالية الداخلية والصدمات الخارجية، وتتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الائتمان النقدي، ونظرا لأهميتها فقد تم تبيان ماهيتها وأدواتها ودورها في معالجة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وأيضا دورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وأما عن فعالية السياسة النقدية في تختلف باختلاف المذاهب الفكرية.

ان أهم الأهداف التي تسعى البنوك الى تحقيقهما همي الربحية والأمان والسيولة ولعلا السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداغ الثلاثة هو المواءمة فيما بينهما وقد كان لتربة مصرف القرض الشعبي الجزائري آثارا متعددة ومظاهر شتى منها زيادة حجم الأموال والحسابات الاستثمارية عن ما كان متوقعا وعن ما كان مخططا من مشروعات إستثمارية تستوعبها وترتب على ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وعن رصيد النقدية الواجب الإحتفاظ بهونجم عن ذلك ما يسمى بمشكلة السّيولة النقدية.

ولعل من أهم المتغيرات المحلية والدولية التي تم التعرف عليها والتي تعكس المناخ الذي تعمل في ظله البنوك التجارية الجزائرية نجد السياسة النقدية والائتمانية التي تولى بنك الجزائر وضعها والإشراف علها، وكذا برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر، حيث تم التوصل إلى انتهاج سياسة نقدية مقيدة في الفترة التي سبقت تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى حدوث العديد من الاختلالات النقدية الحادة، مثل تفاقم مشكلة السيولة المحلية وانعكاسها على زيادة معدلات التضخم وتدهور سعر صرف العملة الوطنية وتدهور وضع ميزان المدفوعات ونفاذ الاحتياطات الخارجية، أما تبني الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ساهم في التسريع بالحد من الاختلالات المالية والنقدية العديدة والحادة.

ومن أجل محاولتنا معالجة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، عمدنا للاطلاع على الجوانب المحيطة بمتغيرات الدراسة، وتحديد بعد كل متغير، وذلك بتقديم المفاهيم النظرية حول المستجدات الجديدة في متغيرات دراستنا، ثم حددنا الإطار المفاهيمي لعناصر السياسة النقدية والسيولة النقدية، ثم تم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وتقديم الإضافة المرجوة من هذه الدراسة، ثم حددنا الطريقة وأدوات الدراسة التي تمثلت في إجراء إستبانه، وعديد الاختبارات الإحصائية للمساعدة في الوصول إلى نتائج تساعد على إسقاطها على الواقع، وفي الأخير وبعد جمع الاستمارات وجمع الاستبانات وتحليلها، قمنا باختبار صحة الفرضيات وعرض نتائج الدراسية.

نتائج واختبار الفرضيات.

من خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختبار الفرضيات ويتضح على النحو التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تنص على أن هناك عدة أدوات للسياسة النقدية والتي تعتبر الأحسن في إدارة الائتمان المصرفي والتحكم في المعروض النقدي، وتحقيق الاستقرار النقدي، فقد تم التأكد من صحتها من خلال ما

تم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة، وكون السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للمعروض ولمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد وذلك باستخدام مجموعة من الادوات لتحقيق الاستقرار والتوازن النقدي.

بالنسبة للفرضية الثانية: توجد هناك علاقة وأثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 للسياسة النقدية والسيولة النقدية في بنك CPA وكالة عين الدفلى عند مستوى دلالة 0.05، وذلك إستنادا على النتائج المتوصل إليها من تحليل مخرجات برنامج SPSS، حيث أثبتت نتائج الدراسة على وجود إرتباط طردي قوي بين السياسة النقدية والسيولة النقدية في بنك CPA وكالة عين الدفلى، وكذلك على وجود علاقة معنوية عند مستوى دلالة 0.05 بين للسياسة النقدية والسيولة النقدية في بنك CPA وكالة عين الدفلى من خلال إختبار فيشر.

مما سبق نستنتج أنه يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية والسيولة النقدية في بنك CPA وكالة عين الدفلى.

نتائج الدراسة.

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف أجزاء البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية.

من خلال الفصل النظري ومباحثه الذي تم فيها عرض جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة في شكلها النظري تمكنا من الخلوص إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها كالآتي:

1- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان والرقابة عليها وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد والتأثير عليها وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة؛

2- يسعى البنك CPA إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك بتباعه إستراتيجية معينة تبدأ بتحقيق الأهداف الأولية كحلقة بداية ثم أهداف وسيطية للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الناتج المحلي ومكوناته؛

3- تعتبر السيولة أهم مؤشر مالي دال على ملاءمة البنك التجاري، وتوصلنا إلى أن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق للبنك التوازن ما بين السيولة والربحية للمحافظة على سلامة المركز المالي للبنك.

- **نتائج الدراسة الميدانية:** من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من العـــــمال ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين الدفلى، وذلك عن طريق الاستبانة، وبعد التحليل والمناقشة يمكن أن نصوغ أهم نتائج الدراسة الميدانية في النقاط التالية:

1- سيطرة جنس الذكور على الإناث، مما يعكس حاجة المؤسسة إلى الذكور بسبب طبيعة نشاط المؤسسة.

2- غالبية العاملين في المؤسسة من فئة الشباب، لأن المؤسسة تحتاج إلى فئة شباب أكثر.

3- هيمنة أفراد عينة الدراسة الذين يحملون شهادة ليسانس، وهذا يدل على استثمار المؤسسة للكفاءات الجامعية.

4- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية والسيولة النقدية في بنك CPA وكالة عين الدفلى.

توصيات الدراسة

- العمل على تنشيط السوق المالية كونها ستساهم في توفير فرص لتوظيف السيولة البنكية خارج السوق النقدية؛
- التحفيز على تمويل المشاريع والاستثمارات وذلك بتسهيل إجراءات منح القروض؛
- تنويع أدوات السياسة النقدية وإعادة تفعيل الادوات التي لم تعد قيد الاستعمال؛
- جعل التحكم في وتيرة السيولة البنكية وضبطها من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية.
- إجراء تربصات وتنظيم ندوات علمية للتذكير بهذا المجال؛
- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري داخل المؤسسات البنكية؛
- استفادة وإطلاع قادة ومدراء البنوك على نتائج هذه الدراسة والدراسات المشابه.

آفاق الدراسة

تمحور موضوع هذه الدراسة تأثير السياسة النقدية على السيولة النقدية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجظائري وكالة عين الدفلى، وأثناء دراستنا لهذا الموضوع تبادر إلى أذهاننا العديد من المواضيع التي يمكن أن تكون اتجاهات لبحوث مستقبلية، ونقترح المواضيع والبحوث التالية:

1- فعالية ضبط السيولة لدى البنوك التجارية؛

2- إشكالية فائض السيولة لدى البنوك والادوات المناسبة لامتصاصه؛

3- فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة البنكية لدى البنوك الجزائرية.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب.

1- أحمد محي الدين أحمد، **التطبيقات المصرفية كصكوك للاستثمار**، ب. د، القاهرة، 2008.

2- احمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

3- الطيب لحيلح، **الأدوات الكمية للسياسة النقدية**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية، 2014 – 2015.

4- احمد أبو الفتوح علي ناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

5- احمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

6- بد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

7- جمال لعمارة، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

8- حسين فلاح والدوري، **إدارة البنوك كمي واستراتيجي معاصر**، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

9- علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.

10- عبد المنعم سيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1988.

11- عبد الحميد طلعت أسعد، **إدارة البنوك التجارية واستراتيجية التطبيق**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991.

12- عبد القار حنفي وآخرون، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، ط 01، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

13- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاد النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

12- مصطفى النشرتي، **السياسات النقدية والمصرفية**، ط 02، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984.

13- محمد ادريس، **السياسة النقدية**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021.

14- مفلح عقل، **مقدمة في الادارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

15- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلون، **النقود والبنوك والبنوك المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

16- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية المفهوم، الأهداف، الادوات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

17- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

18- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعلم الجامعي، مصر، 2014.

ثانيا: المذكرات والأطروحات.

1- اكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010 – 2011.

2- نصر رمضان، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة ماجستير منشورة، غزة، فلسطين، 2013.

3- خديجة سنوسي، **دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر 2000- 2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014 – 2015.

4- جبار بشرى، **السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار النقدي والاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012 – 2013.

5- سهام صيود، **تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012 – 2013.

ثالثا: مواقع الأنترنت.

1- موقع: www.saida.com، أطلع عليه يوم 2021/04/24، على الساعة 16:00.

المراجع باللغة الأجنبية.

1- Basel Committee on Banking Supervision (BIS), **Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Bank for International Settlements Press & Communications**, CH- 4002 Basel, Switzerland, September 2008.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

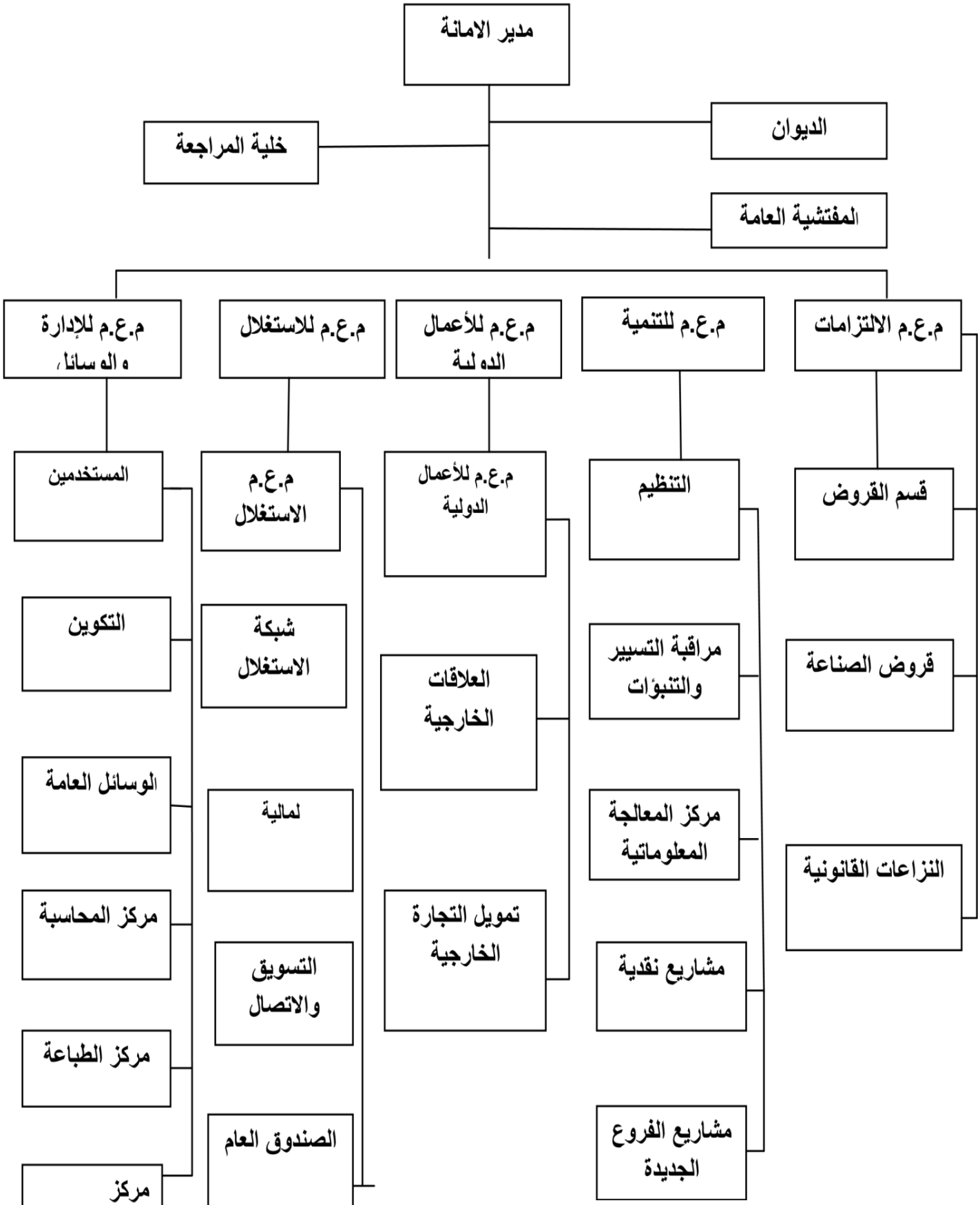

المصدر: القرض الشعبي الجزائري وكالة عين الدفلى

الملحق رقم (02): إستمارة الإستبيان

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية.
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

إستـــبيـان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الأخ الكريم...الأخت الكريمة

في إطار التحضير لنيل مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة ماستر تخصص إقتصاد نقدي وبنكي أضع بين أيديكم هذا الإستبيان آملا في دعمكم من أجل إجراء الدراسة الميدانية لموضوع:

أثر السياسة النقدية على السيولة النقدية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين الدفلى

وذلك بتفضلكم للإجابة على محتوى فقرات وأسئلة الاستبيان بكل دقة، شفافية وموضوعية، وأحيطكم علما بأن أراءكم ستعامل بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

شكرا لكم ولإهتمامكم وكرم مساعدتكم، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام والامتنان.

إعداد الطالبين:
* انساعد ياسين
* طيبي رزيقة

تحت إشراف:
الأستاذ: نبيل بهوري.

السنة الجامعية 2022/2021

ملاحظة :الرجاء وضع علامة (×) على الإجابة التي تراها مناسبة.

معلومات عـــــامة

1- المعلومات الشخصية

النوع الإجتماعي: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: من 20 إلى 30سنة ☐ من 31 إل 40 سنة ☐ من 41 الى 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة ☐

المؤهل العلمي: ديبلوم متخصص ☐ ليسانس ☐ الدراسات العليا ☐

سنوات الخبرة: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

المحور الأول: السياسة النقدية.

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتبني البنك سياسة نقدية واضحة ومفهومة لكامل العمال.					
02	تهدف السياسة النقدية للبنك من تحقيق الإستقرار والتوازن النقدي.					
03	السياسة المتبعة من قبل البنك تهدف إلى الاستقرار المستوى العام للأسعار.					
04	السياسة النقدية للبنك تعمل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.					
05	الإجراءات النقدية التي يتخذها البنك عبارة عن رقابة على الائتمان والتأثير عليه.					
06	السياسة النقدية للبنك تتماشى وتفق مع الأهداف الاقتصادية التي					

	تصبو إليها الحكومة.					
07	إجراءات التي تتخذها السلطات النقدية تؤثر في حجم وسائل الدفع الإجمالية ما يؤدي امتصاص السيولة الزائدة.					
08	سياسة البنك تمد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة.					
09	سياسة البنك تعمل على التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة.					
10	السلطة النقدية تقيس بسرعة ودقة الأهداف الوسيطة في البنك.					
11	السياسة النقدية للبنك تسير في الاتجاه الذي يحقق الأهداف النهائية له.					

المحور الثاني: السيولة النقدية.

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
12	تحافظ إدارة البنك على سيولته النقدية من خلال احتفاظه بأصول نقدية.					
13	تستطيع إدارة البنك جذب سيولة نقدية اكثر من اعتماده على تسييل أصوله.					
14	تتحقق السيولة النقدية من خلال الإنتشار الواسع للبنك.					
15	تقوم إدارة البنك بتقديم التسهيلات الجاذبة للعملاء.					

16	تؤثر مخاطر السيولة على اتخاذ القرارات المهمة داخل البنك.					
17	يطبق البنك سياسات الاحتياطيات الإلزامية للمحافظة على سيولته.					
18	يتسم البنك بحسن إدارة سيولته ورفع كفاءة البنك.					
19	يرتبط إستقرار سيولة البنك بمدى قدرتها على تحقيق التوزان بين أداتي موجوداتها وبين إلتزاماتها تجاه الدائنين.					
20	يتميز البنك بتوفير السيولة النقدية لعملائه.					
21	تحليل نسب السيولة يزيد من فاعلية القرارات داخل البنك.					

الملحق رقم (03): صدق و ثبات الإستبيان.

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100.0
	Exclue[a]	0	0.0
	Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.908	50

الملحق رقم (04): معامل الإرتباط ومعادلة الإنحدار للسياسة النقدية والسيولة النقدية.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	y[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : x

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.892[a]	.795	.795	2.5478524

a. Prédicteurs : (Constante), y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	69.699	1	69.699	6.025	.000[b]
	Résidus	524.785	49	10.564		
	Total	687.364	50			

a. Variable dépendante : x
b. Prédicteurs : (Constante), y

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3.180	1.628		1.652	.000
	y	.898	.018	.158	17.394	.000

a. Variable dépendante : x